

العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية (بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد)

م.د. شيرين بدري توفيق البارودي / معهد الإدارة / الرصافة

المستخلص

تعد المحفظة الاستثمارية (Investment Portfolio) من الأدوات المالية والمصرفية الحديثة نسبياً في القطاع المصرفي وعالم الاستثمار وأسواق المال على الرغم من أهميتها ومميزاتها من حيث طبيعة التنوع في الأدوات الاستثمارية فضلاً عن تخفيض مخاطر الاستثمار وإسهامها في تنشيط المصارف والسوق المالية والاقتصادية والتي تتسم بالتطورات المتسارعة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تعد المحافظ الاستثمارية أداة مركبة من أدوات الاستثمار التي توفر للأشخاص الذين يرغبون بالاستثمار ولا يستطيعون إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة المشاركة في الأسواق المالية وذلك من خلال قيام المستثمرين بتجميع مدخراتهم وإدارتها وفقاً لإستراتيجية وأهداف استثمارية محددة لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد في ظل الموارد المتاحة .

وغالباً ما تكون طبيعة الموجودات المالية في المحفظة الاستثمارية هي التي تحدد أهدافها لا سيما وإن تعدد وتنوع المحافظ الاستثمارية في ضوء مكوناتها يؤدي الى تنوع أهدافها لتلبي هدفاً أو أكثر من أهداف المستثمرين، ويهدف دائماً لتوظيف الأموال في المحافظ الاستثمارية إلى تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة خلال مدة زمنية محددة ولأجله فإن أهم هدف لإدارة المحفظة هو الموازنة بين العائد والمخاطر فضلاً عن تلبية متطلبات المستثمرين إذ يختلف نشاط المحفظة باختلاف أهدافها مثلاً الاهتمام بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة بأدوات استثمارية طويلة أو قصيرة أو تحقيق الزيادة في الدخل ورأس المال أو تحقيق الإيرادات فقط وتنمية رأس المال في الأجل الطويل والاستثمار في الأنشطة ذات المخاطر العالية .

وفي ظل تزايد أهمية المحافظ الاستثمارية كأداة استثمارية رئيسة لتفعيل عمل المصارف الخاصة وزيادة أسهامها في سوق الأوراق المالية وضرورة توفير متطلبات العمل بها، لابد من الاهتمام بقياس وتحليل واقع المصارف الخاصة في بغداد لمعرفة مدى قدرتها على تبني فلسفة العمل بالمحفظة الاستثمارية كنشاط اقتصادي مصرفي مالي ، لاسيما وإن المصارف الخاصة تتحمل جزءاً كبيراً من العبء في توفير المرتكزات الأساسية للبدء بتبني إستراتيجية المحافظ الاستثمارية .



المقدمة

يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية مرونة واستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية , لاسيما ولادة الكثير من المنتجات المالية والمصرفية الحديثة لتلبية متطلبات المستثمرين وحتى صغار المدخرين وتوظيف رؤوس الأموال .

ومن أهم تلك المنتجات الحديثة هي المحفظة الاستثمارية والتي تمثل أدوات مركبة من أدوات الاستثمار توفر للأشخاص الذين لا يمتلكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة ومن خلال قيام المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها وفقاً لإستراتيجية وأهداف استثمارية محددة لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد في ظل موارده المتاحة , وتبرز أهمية المحافظ الاستثمارية من خلال الميزات التي تمتاز بها عن غيرها من الأدوات الاستثمارية في ظل التطورات الحديثة التي نالت طبيعة الأدوات الاستثمارية وما تتطلبه من خبرات في إدارتها وتحديث مفاهيم الاستخدام الأمثل للفوائض المالية المتوفرة لدى الأفراد والمستثمرين وتوسع عمل مصارف الاستثمار والصناديق المشتركة وطبيعة عمل بعض المؤسسات التي تتطلب إنشاء محافظ استثمارية.

ولما كانت المحافظ الاستثمارية تعد نشاطاً استثمارياً حديثاً في العراق , كان من الأهمية التعرف على دورها في جذب مدخرات الأفراد وأدارتها وأنواعها ومزاياها فضلاً عن مدى توفر العوامل التي تسهم في إنشائها في العراق , فكانت مشكلة البحث هي ان المصارف الخاصة في العراق ولاسيما بعد إصلاحات القطاع المصرفي عام 2004 لم تؤد دورها في تحشيد وتعبئة المدخرات المحلية والعالمية والاستفادة من مميزات المحافظ الاستثمارية من حيث طبيعة التنوع في الأدوات الاستثمارية وتخفيض مخاطر الاستثمار وإسهامها في التمويل وتنشيط المصارف والسوق المالية والاقتصادية على الرغم مما تشير إليها الأدبيات المالية والمصرفية من الدور الذي تلعبه المحافظ الاستثمارية في عمليات الادخار.

وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية المحافظ الاستثمارية كأداة استثمارية رئيسة لتفعيل عمل المصارف وزيادة أسهامها في سوق الأوراق المالية وتزايد أهميتها في إنجاح المعاملات المالية الدولية كونها احد الآليات الحديثة لجذب المدخرات وصغار المستثمرين والمؤسسات على حد سواء ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية, فضلاً عن ضرورة بحث كيفية توفير متطلبات العمل بها في ظل الاهتمام بقياس وتحليل العوامل التي تسهم في إنشاء المحفظة الاستثمارية وواقع المصارف الخاصة في العراق لمعرفة مدى قدرتها على تبني فلسفة العمل بالمحفظة الاستثمارية كنشاط اقتصادي مصرفي مالي, لاسيما وان المصارف الخاصة في العراق تتحمل جزءاً كبيراً من العبء في توفير المرتكزات الأساسية للبدء بتبني إستراتيجية المحافظ الاستثمارية .

ولقد هدف البحث الى مجموعة من الأهداف أهمها التعرف على مفهوم المحافظة الاستثمارية وأهميتها وأهدافها وأهم أنواعها وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية للخروج بإطار علمي يجمع أكثر الأبعاد والمفاهيم التي اتفق عليها اغلب الباحثين ومعرفة مدى توفرها في البيئة المصرفية العراقية بغية التعرف عليها من قبل المختصين في هذا المجال، ولأجل تحقيق هذه الأهداف تم اختيار عينة عشوائية من المصارف الخاصة في بغداد لتكون مجتمع البحث والمكون من (3) مصارف خاصة أما العينة فقد اعتمدت على عدد من الإدارات العليا ومدراء الفروع والأقسام ومعاونيهم. وقد قامت الباحثة باستعمال الإستبانة كأداة لجمع المعلومات بالاستناد الى الأبحاث والدراسات التي تخص موضوع البحث القائم وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) الملائم لطبيعة البحث وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات حددت ملامح العلاقات وطبيعتها وعلاقات التأثير مابين متغيرات البحث، كما توصل البحث الى جملة من التوصيات التي لابد ان تفيد الباحثين والجهات ذات العلاقة .

البحث الأول / منهجية البحث

أشارت الكثير من الدراسات والبحوث إلى الدور الكبير الذي تلعبه المحافظ الاستثمارية في توجيه وتعبئة مدخرات الأفراد والاستثمار الفعال الذي يسهم في التنمية الاقتصادية وتطور المجتمعات. واستمرت الدراسات والإضافات خلال مدة السبعينيات والثمانينات مع ازدياد عدد شركات الاستثمارات المالية والتي تستثمر الأموال المجمعة لصغار المستثمرين في الأوراق المالية وتوفر عروض متنوعة وسيولة أكثر بهدف إدارة واستغلال الفوائض المالية من خلال تجميع الأوراق المالية المتنوعة في محفظة استثمارية واحدة. يتناول هذا المبحث منهجية البحث والتي هي عبارة عن خطوات منتظمة جرى تأطيرها لتشكل إطاراً منهجياً لما توصل إليه البحث من مفاهيم نظرية وتطبيقية تسير عليها الباحثة . وفيما يأتي المحاور الرئيسية في هذا المبحث وكالاتي :

1. مشكلة البحث :

تعد المحافظة الاستثمارية من الأدوات المالية والمصرفية الحديثة نسبياً في القطاع المصرفي وعالم الاستثمار، وعلى الرغم من أهميتها ومميزاتها من حيث طبيعة التنوع في الأدوات الاستثمارية فضلاً عن أهميتها في تخفيض مخاطر الاستثمار واسهامها في تنشيط المصارف والسوق المالية والاقتصادية والتي تتسم بالتطورات المتسارعة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، إلا أنها مازالت في العراق مجرد مشروع مقترح من قبل البنك المركزي العراقي قابل للتطبيق مع إيقاف التنفيذ في المصارف الخاصة العراقية وذلك بسبب عدم توفر الأسس والمرتكزات الأساسية في المصارف الخاصة العراقية لآلية عمل المحافظ الاستثمارية فضلاً عن الافتقار إلى الأطر القانونية والتشريعية للبدء بالتطبيق، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية :

أ - هل تستطيع المصارف الخاصة في العراق ولاسيما بعد إصلاحات القطاع المصرفي عام 2004 أن تؤدي دورها في تحشيد وتعبئة المدخرات المحلية والعالمية والإفادة من مميزات المحافظ الاستثمارية من حيث طبيعة التنوع في الأدوات الاستثمارية وتخفيض مخاطر الاستثمار والإسهام في التمويل وتنشيط المصارف والسوق المالية والاقتصادية ؟

ب - هل إن البيئة المصرفية والمالية في العراق تسهم في توفير بعض العوامل التي من شأنها أن تؤثر في إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة ؟

ج - ما أهم الأسس التي تعد مرتكزات مهمة لاستحداث وإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة ؟

2. أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من خلال الآتي :-

أ - أهمية المحافظة الاستثمارية ودورها في تفعيل أداء المصارف الخاصة في العراق .

ب - يقدم البحث تحليلاً للنظام المصرفي في العراق والمصارف الخاصة قبل وبعد عام 2004 وأهميتها إنشاء المحافظ الاستثمارية وعدم الانتقال إلى مرحلة التطبيق ووضع الآليات والتشريعات التي تدعم المصارف للبدء بالتنفيذ.

ج - التعرف على مدى توفر أهم العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة .

3. أهداف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

أ - التعرف على مفهوم المحافظة الاستثمارية وأهميتها وأهدافها وأهم أنواعها.

ب - تحليل واقع القطاع المصرفي والمصارف الخاصة في العراق بعد عام 2004 .

ج- عرض قياس وتحليل متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث وتوصيفها .

4. فرضية البحث : يحاول البحث التحقق من صحة الفرضيات الآتية :

أ - الفرضية الأولى :-

H0/ لا توجد علاقة ارتباط وتأثير بين استحداث المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم بها في المصارف الخاصة العراقية.

H1 / توجد علاقة ارتباط وتأثير بين استحداث المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم بها في المصارف الخاصة العراقية.

ب - الفرضية الثانية :-

إن إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة يعتمد على مدى توفر العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشائها في المصارف الخاصة العراقية واختلاف قوة إسهام تلك العوامل .

5. هيكلية البحث :

لتحقيق أهداف البحث , اعتمد البحث على المنهج الوصفي لغرض بيان الجانب النظري والفكري لتوضيح مفهوم المحافظ الاستثمارية وأهميتها وأهم مميزاتهما , وكذلك للتعرف على واقع القطاع المصرفي في العراق ولاسيما المصارف الخاصة وآلية عملها بعد عام 2004 ومن خلال التحليل الاستقرائي للبيانات باستخدام الجداول لمعرفة أدائها الاقتصادي وآليات عملها , فضلاً عن منهج التحليل الميداني لتغطية الجانب التطبيقي من هذا البحث سعياً للوصول إلى أبرز مؤشرات ثبات أو نفى فرضيات البحث والإجابة عن المشكلة الفكرية وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات وتحقيق الأهداف الموسومة للبحث .

ولغرض الإحاطة التفصيلية بكل جوانب البحث جاء في خمسة مباحث رئيسة فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات, ركز المبحث الأول في منهجية البحث, وتم تخصيص المبحث الثاني للإطار النظري والمعرفي للمحافظ الاستثمارية وذلك في ثلاثة محاور رئيسة , تضمن الأول مفهوم المحفظة الاستثمارية وأهميتها , أما المحور الثاني فقد تناول أهداف المحافظ الاستثمارية وخصائصها وأهميتها, والمحور الثالث سلط الضوء على أنواع المحافظ الاستثمارية وتصنيفاتها .

واختص المبحث الثالث في دراسة وتحليل المصارف الخاصة في العراق لاسيما بعد عام 2004 . أما المبحث الرابع جاء في عرض وتحليل واختبار فرضيات البحث وتوصيفها وبالاعتماد على استمارة الإستبانة واستخدام عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية واهتم المبحث الخامس بعرض الاستنتاجات والتوصيات .

6. حدود البحث :

تتسم الدراسات والبحوث بنطاق عمق عمودي يتمثل بالجانب الفكري والفلسفي من البحث أما النطاق الأفقي فانه محدد بحدود البحث , وقد تمثلت حدود البحث بما يأتي :

- أ - الحدود العلمية : حدد البحث علمياً بما جاء بأهدافه .
- ب - الحدود المكانية : اجري البحث في عدد من المصارف الخاصة الكائنة في محافظة بغداد .
- ج - الحدود البشرية : طبق البحث على عينة من المديرين في الإدارة العليا ومديري الأقسام و م. المديرين في بعض المصارف الخاصة في بغداد المعنية بالبحث .
- د - الحدود الزمنية تم إجراء الجانب التطبيقي للبحث خلال المدة الواقعة بين 2014/2/1 حتى 2014/3/1.

7. أساليب جمع البيانات وتحليل المعلومات :

أ - أسلوب جمع البيانات والمعلومات :

اعتمد الجزء النظري للبحث على مجموعة من الكتب العربية والأجنبية فضلاً عن الدراسات والبحوث والمقالات المتوفرة في المكتبات والانترنت .

أما الجانب التطبيقي من البحث فقد اعتمد على البيانات من العينة المختارة عن طريق المقابلات الشخصية التي أسهمت بالحصول على معلومات مهمة جداً , فضلاً عن الإصدارات الرسمية التي تصدرها المصارف عينة البحوث وسوق العراق للأوراق المالية وما تيسر من إحصائيات عن واقع عينة البحث .

كذلك اعتمد البحث على البيانات عن العينة المختارة عن طريق (استبانة البحث) والتي تعد المصدر الرئيس للحصول على البيانات والمعلومات.

ب - مقاييس البحث ومتغيراته :

احتوت استمارة استبانة البحث فقرتين الأولى خاصة عن المعلومات التعريفية لعينة الدراسة وتألفت من (8- فقرات) والفقرة الثانية تضمنت متغيرات البحث وهي العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة في العراق (مكونة من (54 - فقرة) غطت متغيرات الدراسة موزعة على ست محاور جرى صياغتها على وفق مقياس (ليكرت-Likert) خماسي الدرجات لقياس درجة الاستجابة , وكان عدد المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل (X- العوامل المؤثرة التي تسهم في استحداث وإدارة المحافظ الاستثمارية) ست متغيرات

8. أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية :

اعتمد البحث على مجموعة من الأساليب والوسائل الإحصائية في تحليل البيانات وتبويبها وجدولتها للاستجابات الواردة من الإستانة وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لغرض تحليل ومعالجة البيانات للتعبير عن العلاقة المدروسة وتحليل وعرض النتائج ومدى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية , والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث هي :

- أ - الوسط الحسابي , الانحراف المعياري , معامل الاختلاف لتحديد مستوى أهمية المتغيرات.
- ب - معامل الانحدار المتعدد - معامل التحديد R^2 , اختبار F , اختبار t لاختبار الفرضية الأولى.
- ج - علاقات الارتباط بين المتغيرات باستخدام مصفوفة الارتباط (r - سبيرمان) .
- د - التحليل العاملي - Factor Analysis لاختبار الفرضية الثانية.

9. وصف مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بعدد من المصارف الخاصة في بغداد وهي : (*)

أ - مصرف بغداد : تأسس عام 1992 وبأشر أعمال الصيرفة المعروفة برأس مال قدره (100- مليون دينار) وهو أول مصرف عراقي خاص سمح بتعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بتأسيسه وفي عام 1997 أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة واستمر المصرف بزيادة رأس المال إذ وصل الى (3. 52973 - مليون دينار) عام 2005 بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين ومانزال زيادة رأس المال مستمرة وبذلك اتسعت أعمال الصيرفة الدولية سواء داخل العراق او خارجه إذ وصل رأس المال الى 122.900.000.000 - دينار عام 2014 وله (41- فرع) موزعة في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى.

(*) الإصدارات الخاصة بالمصارف عينة البحث والمقابلات الشخصية مع المدراء ومسؤولي قسم الأبحاث والتدريب والتطوير والموارد البشرية.

ب - مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل : تأسس عام 1999 وبأشر الأعمال المصرفية التقليدية برأس مال مدفوع قدره (200- مليون دينار) ارتفع الى (100.000.000.000- دينار) عام 2012 وله (39- فرع) موزعة في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى , ونتيجة للإرباح والانتجازات التي حققها المصرف فانه يسعى إلى توسيع انجازاته واستثماراته إلى خارج العراق وبذلك فتح الطريق وخلق الفرص للاستثمارات والمستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق لخلق المزيد من التراكم الرأسمالي وتنمية الاستثمارات في المصرف .

ج - مصرف الشمال للتمويل والاستثمار : تأسس عام 2003 بأشر الأعمال المصرفية برأس مال مدفوع قدره (265- مليون دينار) ارتفع الى (175.000.000.000- دينار) عام 2012 ويقدم المصرف مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية ويعتمد المصرف على نظام مصرفي متطور يعمل بموجب شبكة مركزية مع الفروع والبالغ عددها (20 - فرعاً) موزعة في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى .
وتم تحديد واختيار العينة بنسبة (25%) من حجم المجتمع الإحصائي وتمثلت العينة بـ (الإدارة العليا ومديري الأقسام ومعاونيه) في هذه المصارف والتي تمثل مجتمع البحث أي (عينة عمدية) في محاولة لجمع آراء ومقترحات الأفراد الذين يشغلون المواقع الإدارية العليا ولديهم المعرفة والخبرة في موضوع المحافظ الاستثمارية وكيفية الاستثمار في الأوراق المالية وتم توزيع (50 - استمارة استبانة) جرى توزيعها عليهم وتم استرجاع (40- إستبانة) إحصائياً هذا العدد يكفي للتوصل إلى نتائج حقيقية تعتمد في عملية التحليل .

وكانت خصائص العينة التي تم اختيارها كالآتي :

جدول (1) توزيع العينة حسب الجنس

المتغير	التكرار	النسبة
ذكر	31	77.5%
أنثى	9	22.5%
المجموع	40	100%

ويلاحظ من الجدول (1) أن متغير الجنس يتميز بزيادة نسبة الذكور (77.5%) على نسبة الإناث (22.5%).

جدول (2) توزيع العينة حسب التخصص الأكاديمي

المتغير	التكرار	النسبة
محاسبة	14	35%
اقتصاد	8	20%
مالية ومصرفية	12	30%
إدارة	4	10%
أخرى	2	5%
المجموع	40	100%

ويظهر من الجدول المذكور انفا ان هناك تنوع جيد بالنسبة للتخصصات الأكاديمية بالنسبة لعينة البحث مما يزيد من معرفتهم في مجال المحافظ الاستثمارية ويدعم التوجه نحو إنشائها فكان (14) فردا من أفراد العينة تخصصهم الأكاديمي (محاسبة) وبنسبة بلغت (35%) مثلت أعلى نسبة تليها ذوي تخصص المالية والمصرفية بنسبة (30%) والاقتصاد بنسبة (20%).

جدول (3) توزيع العينة بحسب التحصيل العلمي

المتغير	التكرار	النسبة
أعدادي	2	5 %
دبلوم	10	25 %
بكالوريوس	16	40 %
دبلوم عالي	6	15 %
ماجستير	4	10 %
دكتوراه	2	5 %
المجموع	40	100 %

ومن الجدول (3) يتضح ان الأفراد من حملة شهادة البكالوريوس يشكلون النسبة الأعلى إذ بلغت (40%) مما يدل على أن معظم العاملين في المصارف هم من حملة الشهادة الجامعية الأولية , مما قد يرفع من مستوى معلوماتهم بأهمية المحافظ الاستثمارية وتحديد العوامل الأكثر أهمية من غيرها لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية جاء بعدها حملة شهادة الدبلوم الفني بنسبة 25% .

جدول (4) توزيع العينة بحسب مدة العمل في المصرف الحالي

المتغير	التكرار	النسبة
1-5 سنوات	5	12.5 %
6 - 10 سنوات	9	22.5 %
11 - 15 سنوات	9	22.5 %
16 - 20 سنوات	11	27.5 %
21 - 25 فأكثر	4	10 %
26 فأكثر	2	5 %
المجموع	40	100 %

أما بالنسبة لمدة العمل في المصرف الحالي تصل نسبة العاملين الذين بلغت مدة عملهم في المصرف (26- سنة فأكثر) إلى (5%) مع ارتفاع نسبة العاملين الذين بلغت مدة عملهم (21 - 25 فأكثر) إلى (27.5%) وهو مؤشر جيد نسبياً لتوافر خبرة العمل في المصرف نفسه.

جدول (5) توزيع العينة بحسب عدد سنوات الخدمة في مجال المصارف

المتغير	التكرار	النسبة
1-5 سنوات	15	37.5 %
6-10 سنوات	12	30 %
11-15 سنة	7	17.5 %
16-20 سنة	4	10 %
21 سنة فأكثر	2	5 %
المجموع	40	100 %

ويظهر من البيانات الواردة في الجدول (5) ان أعلى نسبة لفئة العاملين (1-5 سنوات) الذين لديهم سنوات خدمة في مجال العمل المصرفي ونسبة (37.5 %) وجاءت بعدها فئة العاملين (6 - 10 سنوات) بنسبة (30%) وهذا ينعكس إيجاباً على تقبل التغيير والتوجه نحو استحداث المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة.

جدول (6) توزيع العينة بحسب العنوان الوظيفي

المتغير	التكرار	النسبة
مدير	10	25.5 %
م. مدير	10	25.5 %
مفتش	7	17.5 %
محاسب	5	12.5 %
رئيس قسم	8	20 %
المجموع	40	100 %

ويظهر من الجدول (6) ان الدراسة ركزت على الوظائف المتمثلة ب (مدير , م. مدير) اذ ان متغير العنوان الوظيفي تميز بزيادة نسبة الفئة الأولى والثانية (المدير - م. المدير) التي مثلت (25.5%) وهم الفئة التي تمتلك القدرة على اتخاذ القرار في استحداث وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف تأتي بعدها فئة (رئيس قسم) بنسبة (20%) .

المبحث الثاني / الإطار النظري للمحافظ الاستثمارية

أولاً : المحفظة الاستثمارية – النشأة والمفهوم

يرجع تاريخ ظهور (المحفظة الاستثمارية – Investment Portfolio) إلى عام 1952 إذ تنسب نظريتها الى (ماركوتز- Markowitz) المحلل الأمريكي الذي وضع الأسس النظرية والقواعد العلمية لنظرية المحفظة الاستثمارية في بحث بين فيه كيفية بناء وإدارة وأسس اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية المثلى (*) (Brigham & Davis,2004,78) ثم بدأ آخرون بدراساتها وتطويرها ففي عام 1962 طور (Sharp) نظرية المحفظة باستخدام (نموذج المؤشر المفرد) الذي يستخدم عند وجود عدد كبير من الأوراق المالية، وفي عام 1979 جاء (Ross) بنظرية الأسعار المرجحة والتي تعتمد المقارنة بين العائد والمخاطرة لاختيار الأوراق المالية، لاسيما عندما تتساوى عوائد الأوراق المالية سوف يتم اختيار الأوراق المالية الأقل مخاطرة (آل شبيب، 2010، 14) ومع تطور دور المصارف في تنشيط الاقتصاد تم إنشاء عدد من الصناديق الاستثمارية لتتخصص في الاستثمارات المالية.

واستمرت الدراسات والإضافات لنظرية المحفظة الاستثمارية خلال مدة السبعينيات والثمانينيات مع ازدياد عدد شركات الاستثمارات المالية والتي تستثمر الأموال المجموعة لصغار المستثمرين في الأوراق المالية الملائمة لغايات الاستثمار وتوفر عرض متنوع وسيولة أكثر بهدف إدارة واستغلال الفوائد المالية من خلال تجميع الأوراق المالية المتنوعة في محفظة استثمارية واحدة .

وتعرف المحفظة الاستثمارية بأنها " مجموعة متنوعة من الموجودات " (Bhalla,2006,302) إذ ان من النادر ان يستثمر الفرد كل أمواله في موجود واحد (Menamin,2008.189) وتعرف أيضا بأنها " أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة " (مطر، 2005، 169) بمعنى أنها تمثل " مجموعة أو تشكيلة من الأصول قد تكون حقيقية (العقارات) أو مالية (أسهم وسندات) أو مزج نوعين من الأصول وتنوع مكوناتها كما يقرر المستثمر بما يحقق أعلى مستوى من العائد مع أقل مستوى من المخاطر .

ويشير آخرون إلى أنها " مجموعة من الأموال التي تدار من قبل شركة استثمارية تقدم للمستثمرين الصغار أهداف عدة بالاعتماد على النظام الأساسي لاستثماراتها (Lethman,2009,214) ويعرفها (الشمري، 2008، 50) بأنها " محافظ تتجمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون حجماً أكبر من الأموال يمكن ان يستفيد من ميزات التنوع والذي يؤدي الى تقليل مخاطر الاستثمار وتكون لها إدارة متخصصة لتوظيف مهارات عالية من المتخصصين".

(*) المحفظة الاستثمارية المثلى - Optimum Investment Portfolio: وهي المحفظة التي يتحقق من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنوع لتحقيق الهدف الرئيس في تعظيم العائد المتوقع - Return Maximization للمحفظة مع مستوى منخفض من المخاطر - Risk manumission.

وتعد محافظ الاستثمار أدوات مركبة من أدوات الاستثمار توفر للأشخاص الذين لا يمتلكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة والمشاركة في الأسواق المالية محلياً أو عالمياً من خلال قيام المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها وفقاً لإستراتيجية وأهداف استثمارية محددة لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد في ظل موارده المتاحة (سالم, 1997, 34) وغالباً ما ينطلق مفهوم المحفظة الاستثمارية من طبيعة سلوك المستثمر وقراراته في التوزيع النشط للأصول بغرض تغيير الوزن النسبي لأصول المحفظة الاستثمارية بافتراض ثبات العوامل الاقتصادية ومن خلال إضافة البعض والتخلص من البعض الآخر وصولاً إلى المحفظة الكفوءة وهي التي تخفض المخاطر عند مستوى معين من العائد وتعظم العائد عند مستوى معين من المخاطر.

وتعني المحفظة الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين في الأوراق المالية " بأنها توليفة او مجموعة من الأوراق المالية لشركات ذات خصائص مختلفة وتشكل هذه المجموعة من الأوراق ما يدعى بـ (المحفظة المتنوعة - Diversified Portfolio) إذ يمتلك المستثمر عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة في الوقت نفسه بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار (الدوري, 199, 2010) إذ وجد انه كلما تنوعت مكونات المحفظة أدى ذلك إلى تقليل مخاطرها وتشير الدراسات المالية إلى ان التنوع الذي تنطوي عليه محفظة مكونة من 40 - سهماً (فأكثر يقلل 50%) من المخاطر (Brigham & Davis, 2004, 46) , وغالباً ما تتلخص مهمة المحفظة الاستثمارية بتجميع عدد من المستثمرين الصغار الذين يعجزون عن توجيه استثماراتهم بشكل مناسب مع الاكتتابات من خلال عمل منظم يحتوي على مجموعة متنوعة من الاسهم والسندات (عدي, البنك المركزي العراقي, 1).

ومن أهم القرارات الإستراتيجية التي يجب ان تتخذها الشركة الاستثمارية او المصرف لبناء وإدارة هذه المحفظة المتنوعة هي (قرارات المزج الرئيسي) او (التنوع - Diversified) الأساسي للأصول ومن خلال عدد من العناصر مرتبطة بسلوك المستثمر والذي يعتمد خط المزج بين الأدوات المختارة لتحديد العائد المتوقع والمخاطرة لكل أداة استثمارية يتم اختيارها وهذه العناصر هي: (مطر, 170, 2005)

1. فئات أو أنواع الأصول التي تتشكل منها المحفظة .
 2. القطاعات التي سيتم الاستثمار فيها وبحسب فئات الأصول .
 3. الوزن النسبي لكل فئة من الأصول في هيكل المحفظة
 4. الأصول التي سيتم الاستثمار فيها من كل قطاع .
- وبناء على ما سبق, نعرف المحفظة الاستثمارية بأنها " أداة مالية تتكون من مجموعة من الأصول وتعتمد مبدأ التنوع إذ يمثل جوهر إنشائها وآلية عملها وإدارتها التي تهدف إلى تحقيق مفهوم الاستثمار الأمثل للموارد المالية على أساس متغيرين هما العائد والمخاطرة وبتفضيل العائد الأعلى والمخاطرة الأقل".

ثانياً : أهمية المحفظة الاستثمارية

تبرز أهمية المحافظ الاستثمارية من الميزات التي تمتاز بها عن غيرها من الأدوات الاستثمارية في ظل التطورات التي نالت طبيعة الأدوات الاستثمارية وما تتطلبه من خبرات في إدارتها وتحديث مفاهيم الاستخدام الأمثل للفوائض المالية المتوفرة لدى الأفراد والمستثمرين وتوسع عمل مصارف الاستثمار والصناديق المشتركة وطبيعة عمل بعض المؤسسات التي تتطلب إنشاء محافظ استثمارية مثل (شركات التأمين-الشركات الاستثمارية المؤسسات غير الربحية- صناديق التوفير- الخ) لاستثمار الفوائض المالية من رؤوس أموالها وتحقيق الأرباح, وتكمن مزايا المحافظ الاستثمارية في المنتجات والخدمات التي تقدمها وهي: (الدوري, 2010, 176)

1. توفر الفرص المناسبة للاستثمار والتعامل مع الأسواق المالية لصغار المدخرين الذي لا يمتلكون الخبرة الكافية لهذا التعامل.

2. تحقيق مزايا على مستوى الاقتصاد الكلي إذ تسهم المحافظ الاستثمارية في الآتي: (حنفي, 2005, 438)
أ- جذب رؤوس الأموال وتحويلها الى استثمارات محلية تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنشيط وزيادة حركة التداول في سوق الأوراق المالية وتحسين كفاءة السوق الأولية لرأس المال
ب - تلعب دوراً مهماً في توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتعد إحدى متطلبات نجاح سياسة الخصخصة
ج - تعد المحافظ الاستثمارية أحد أدوات التمويل الداخلي للاقتصاد القومي وتحافظ على المدخرات الوطنية من خلال توفير قنوات استثمارية آمنة وتوطين المدخرات المحلية .
د - جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. إن استخدام الوسائل الاستثمارية المثلى في إدارة المحفظة الاستثمارية يسهم في حماية أموال المدخرين وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية الصحيحة لتحقيق العوائد المرتفعة للمشاركين في المحفظة.
4. إن ارتفاع عدد المساهمين في المحفظة الاستثمارية يؤدي الى تخفيض التكاليف وتقليل الأعباء التي يتحملها المستثمرين.

5. إن القدرة على التنوع وتوزيع المخاطر على مجالات استثمارية عدة يقلل من المخاطر الإجمالية للاستثمار .
6. اختلاف أصولها من حيث النوع إذ يمكن ان تحتوي على أصول حقيقية او مالية , كما تختلف من حيث الجودة إذ يمكن ان تحتوي على أصول منخفضة العوائد لكنها منخفضة المخاطرة وبالعكس (جويدار, 2002, 25).
ويشير (آل شبيب, 2010, 17) إلى إن أهمية المحافظ الاستثمارية تأتي من خلال الآتي :

1. الاهتمام بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة بأدوات استثمارية طويلة او قصيرة الأجل
2. ارتفاع السيولة والفوائض المالية لدى المدخرين والشركات .
3. توسع نشاط صناديق الاستثمار المشتركة ومحافظ المؤسسات المالية وتنوع الأدوات الاستثمارية الحديثة محلياً ودولياً .

- وبناء على ما سبق , يمكن تحديد أهمية المحافظ الاستثمارية والخدمات التي تقدمها للقطاع المصرفي والاقتصاد العراقي عامة والمصارف الخاصة ولاسيما فيما يأتي:
- 1.الإسهام في تشجيع الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل والمبنية على الدراسات العلمية .
 - 2.تعد من انسب الأدوات الاستثمارية التي تسمح بتوظيف مدخرات العراقيين المغتربين او العرب والأجانب دون الحاجة الى تواجدهم في العراق.
 - 3.يمكن ان تسهم المحافظ الاستثمارية في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
 - 4.ترشيد توظيف الأموال من خلال مميزات التي تدعم أصحاب المدخرات الصغيرة ومنها الآتي :
 - أ - المرونة والملاءمة التي تمنحها للمستثمر وحقه في التحول من محفظة لأخرى مقابل رسم قليل او حقه في استرداد قيمة أسهمه إذا ما رغب فيها .
 - ب - مراقبة حركة الأسعار وخيار وقت الاستثمار من خلال توفر الخبرات الفنية في اتخاذ القرار الاستثماري .
 - ج - تخفيض مخاطر الاستثمار عبر تنويع المحفظة الاستثمارية فضلاً عن الاحتفاظ بمخصص لمخاطر الاستثمار الطارئة التي تؤثر في الأرباح.
 - د - حل مشكلة فائض السيولة وتأخر الاستثمار التي تؤدي الى تخفيض مستويات الأرباح وذلك من خلال إدارة المحفظة ودراسة الفرص الاستثمارية المربحة في الأسواق قبل الاكتتاب .
 5. تسهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال الآتي :
 - أ - جذب صغار المدخرين .
 - ب - شراء تشكيلة من الاوراق المالية المتداولة في السوق وتنشيط حركة السوق .
 - ج - تقديم أدوات استثمارية متنوعة تتناسب وظروف المستثمرين.
 - 6.تسهم في تعزيز الدور الاستثماري للمصارف التجارية الخاصة من خلال استخدام المحافظ كأوعية استثمارية توظف من خلالها المتاح من فائض السيولة وتوجيه الأصول النقدية للاستثمار المباشر في المشروعات الإنتاجية وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل درجات المخاطرة .
- ولقد عرّف قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 في الفصل الأول منه الاستثمار بأنه "توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد " , وعرّف المحفظة الاستثمارية بأنها " مجموعة من الاستثمارات في الأسهم والسندات " ويسمح قانون الاستثمار الجديد المذكور انفا الذي أصدرته الحكومة العراقية للأجانب بالاتي :
- أ. يسمح التداول بالأسهم والسندات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالي ISX .
 - ب. يسمح القانون للمستثمرين الأجانب بتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات.

وعلى الرغم من الخدمات المذكورة انفا نجد ان فكرة إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في العراق ولاسيما في المصارف الخاصة مازالت قيد البحث بطيئة التشكيل والتنفيذ, اذ قدم البنك المركزي العراقي أواخر عام 2008 مقترحاً الى المصارف الخاصة لإنشاء المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار للمساهمة في شراء الأسهم التي تشهد انخفاضاً في أسعارها لغرض ضمان استقرارها وتشجيعها لمنح قروض بضمان الأسهم المطروحة في السوق المالية ولكنها ما تزال بطيئة التنفيذ(عدي, موقع البنك المركزي العراقي, 2) .

ثالثاً : أهداف المحفظة الاستثمارية وأهم أنواعها

إن توظيف الأموال في المحافظ الاستثمارية يهدف دائماً إلى تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة خلال مدة زمنية محددة ولأجله فإن أهم هدف لإدارة المحفظة هو الموازنة بين العائد والمخاطر فضلاً عن تلبية متطلبات المستثمرين إذ يختلف نشاط المحفظة باختلاف أهدافها ومن ثم تختلف المحافظ تبعاً لهذه الأهداف وهي كالآتي : (آل شبيب, 2010, 18)

1. قابلية الأوراق المالية للتسويق وقدرة إدارة المحفظة على تداولها في السوق المالي بمعنى إمكانية تحويل الأوراق المالية في المحفظة إلى سيولة عند الحاجة .
 2. تحقيق العائد الأمثل للمحفظة الاستثمارية بأقل مخاطر ممكنة وتحقيق أرباح رأسمالية.
 3. من أهم الأهداف هو التنوع والمزج بين الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو تحديد الأوزان النسبية أي نسبة مساهمة كل ورقة مالية في رأسمال المحفظة الاستثمارية .
 4. من الأهداف المهمة الأخرى لإدارة المحفظة الاستثمارية هو المحافظة على القيمة الحقيقية لرأسمال المحفظة الاستثمارية , على الرغم من ان عملية الاستثمار في الأوراق المالية تحمل الكثير من المخاطر, ولكن يجب ان يكون بعيداً عن المخاطرة برأسمالها وهذا يتماشى مع أهداف المستثمرين في زيادة رأس المال والمحافظة على رأسمال المستثمر . .
 5. تأمين الحصول على دخل مستمر ومتواصل للمحفظة الاستثمارية لتلبية احتياجات المستثمرين وتسديد المصاريف التشغيلية للمحفظة الاستثمارية .
 6. ضرورة الحفاظ على قدر من السيولة لمواجهة توقعات العسر المالي والتعثر من خلال الاستثمار في أدوات مالية لها القابلية على التحويل الى نقد بسهولة وبدون خسارة .
- ويحدد البعض أهداف ثلاث رئيسية لإدارة المحافظ الاستثمارية وهي هدف الدخل, النمو, التوازن, في حين يضع آخرون أربعة أهداف وهي النمو, الدخل, النمو والدخل, الهدف الضريبي (هندي, 1999, 198) وهناك أهداف أخرى تتمثل في تحقيق الزيادة في الدخل ورأس المال , تحقيق الإيرادات فقط, تنمية رأس المال في الأجل الطويل والاستثمار في الأنشطة ذات المخاطر العالية (الفولي, 2005, 285)

وغالباً ما تكون طبيعة الأصول المالية في المحفظة الاستثمارية هي التي تحدد أهدافها سيما وان تعدد وتنوع المحافظ الاستثمارية في ضوء مكوناتها يؤدي الى تنوع أهدافها لتلبي هدفاً او أكثر من أهداف المستثمرين , وعليه سيكون لدينا أنواع متعددة من المحافظ الاستثمارية أهمها :

1. محافظ الدخل – Income Portfolio :

يهدف هذا النوع من المحافظ الاستثمارية إلى تحقيق أعلى عائد بأقل درجة من المخاطرة والحصول على الدخل النقدي من الأوراق المالية التي يحتفظ بها المستثمر في محفظته لتحقيق العائد من الفوائد التي تدفع للسندات وتعرف هذه الحالة بـ(صناديق الدخل من السندات – Income Bond Fund) او من التوزيعات النقدية للأسهم سواء كانت ممتازة او عادية او ذات مخاطر منخفضة والتي تعرف بـ(صناديق الدخل من الأسهم – Fund Income Equity) (Garman & Forgue,2003,451) وتهدف هذه المحافظ إلى تحقيق دخل جاري من مصادر ذات درجة مخاطر منخفضة تتلاءم مع أهداف المستثمر ولذلك تركز على مختلف أنواع السندات ولاسيما السندات الحكومية والتي تتمتع بعائد ثابت، وسندات الشركات العريقة وهي أيضاً من السندات المضمونة وسندات الشركات المتوسطة الحجم والحديثة التأسيس والتي تتمتع بعائد ثابت مع درجة مخاطرة أكثر , ومن ثم فان هذا المزيج من السندات يولد إيرادات أعلى تتناسب مع درجة المخاطرة (مطر, 2005, 242).

2. محافظ النمو – Growth Portfolio :

وتركز هذه المحافظ على المكاسب الرأسمالية طويلة الأجل الناتج عن ارتفاع أسعار الأوراق المالية , إذ تستثمر في الأوراق المالية التي تحقق ربح رأسمالي كاستثمار في أسهم المضاربة التي تتغير أسعارها في السوق المالي وتحقق نمواً متواصلاً من الأرباح الرأسمالية للمحفظة الاستثمارية نتيجة ارتفاع أسعارها من خلال المضاربات او الاستثمار في صناديق النمو التي تهدف الى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للمحفظة (آل شبيب, 2010, 22) , ويمثل هدف نمو المحفظة الاستثمارية احد الأهداف التي يعتمد عليها العديد من المستثمرين سيما وانه هدفاً مزدوجاً وهو حصول المستثمر على دخل منتظم من توزيعات الأرباح وتحقيق أرباح رأسمالية من ارتفاع أسعار الأوراق المالية (Winger,1995,482).

3. محافظ استثمارية مختلطة – Maxed Portfolio :

وهي المحافظ التي تهدف إلى التوازن بين هدفي النمو والدخل من خلال تنويع الأدوات المالية المكونة لها والتي تضمن مختلف العوائد والمخاطر , ومن ثم فأنها تشكل محفظة استثمارية مرنة توزع فيها الأصول بحيث تسهم في تحقيق الدخل العالي للمستثمر ورفع العوائد الإجمالية وتحقيق نمو رأس المال في الأمد الطويل بأقل قدر من المخاطر السوقية المتوقعة (Garman & Forgue,2003,452) , وعليه فأنها تضم الأوراق المالية ذات العائد الثابت (السندات الحكومية-سندات الشركات-السندات القابلة للتحويل) والأسهم العادية والممتازة بهدف تحقيق عوائد مرتفعة مع نمو رأسمالي طويل الأجل مع تنويع في الأوراق المالية وتنويع بأجل الاستحقاق (الدوري, 2010, 182).

ويصنف (هندي, 2005, 66) المحافظ الاستثمارية الى نوعين هما :

- 1.المحافظ الخاصة(محافظ الزبائن) : وهي المحافظ التي يتم تشكيلها بناءً على طلب الزبائن وبما يتلاءم مع رغباتهم اذ يحدد المستثمر لمدير المحفظة الأوقات التي يرغب ان تتضمنها المحفظة ونسب توزيعها وتعليمات إدارتها ويكون دور المدير تنفيذياً لتوجيهات الزبون ويجب ان يكون قادراً على الموازنة بين الأمان والسيولة حتى تفي المحفظة بأغراضها(الحناوي , 2003, 78).
 - 2.المحافظ العامة (محافظ المؤسسات): وهي محافظ المؤسسات العامة الاستثمارية مشكلة مسبقاً من أدوات استثمارية مختلفة على شكل صناديق مشتركة وقد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام وهنا يعد المستثمر مساهماً في رأس المال ولا يكون له دور في إدارة المحفظة.
- وبناء على ما سبق . نجد انه مهما كان نوع المحفظة الاستثمارية فان إدارتها تسعى إلى نمو رأس المال والمحافظة على رأس المال الأصلي أو الحقيقي للمحفظة وتهدف دائماً الى استمرار الحصول على الدخل والسيولة والتنوع في الاستثمار لأنه الأساس في استمرار مشاركة المستثمرين والتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المشاركون .

المبحث الثالث / المصارف الخاصة في العراق

يعد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية استجابة للمتغيرات المالية العالمية والتقنيات الحديثة والتي كانت في مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود التنظيمية والتشريعية واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة وتوسع الأنشطة المصرفية الحديثة وتنوع وتعدد مجالاتها , ولقد تبني القطاع المصرفي في العراق العديد من سياسات التحديث والتطوير ومر بالعديد من المراحل منذ نشأته ولحد الآن , وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على ذلك .

أولاً : نشأة المصارف الخاصة في العراق

لقد تأثر النظام المصرفي في العراق بالظروف البيئية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية المحيطة به والتي انعكست آثارها على إستراتيجية عمل هذا الجهاز وهيكلته وأنشطته المختلفة , وهناك مراحل تاريخية مهمة تعكس واقع الصيرفة التجارية في العراق (الشمري, 2009, 113) :-

- المرحلة الأولى - مرحلة الصيرفة الأجنبية (1892 – 1934) :-

تعد هذه المرحلة بداية نشأة الصناعة المصرفية في العراق إذ تأسس أول مصرف في العراق وكان مصرفاً أجنبياً, وتميزت هذه المرحلة بما يأتي :

- 1) سيطرة المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي في العراق , وتم تأسيس أول مصرف بريطاني الجنسية (عام 1892) باسم البنك العثماني .
- 2) تركز جميع المصارف الأجنبية في المدن الرئيسية وإتباع النمط المصرفي الانكليزي .
- 3) تقوم تلك المصارف بتمويل النشاط التجاري قصير الأجل بهدف تحقيق أعلى الأرباح في تشجيع الاستيراد من بريطانيا وإهمال القطاع الزراعي والصناعي في التمويل اللازم لتطويرهما .

4) اقتصر جهود العراقيين على بعض مكاتب الصيرفة الصغيرة والتي تركزت أنشطتها في مجالات محددة كبيع العملات ومنح القروض البسيطة ولم تكن هناك رقابة مصرفية عراقية على المصارف العاملة في تلك الفترة .
5) شهدت هذه المرحلة صدور قانون العملة العراقية (رقم 44 لسنة 1931) ثم أنشأت لجنة العملة ومقرها في لندن . (الهييتي, 2005, 226) .

– المرحلة الثانية – مرحلة الصيرفة الوطنية (1935 – 1963) :-

تشكل هذه المرحلة بداية نشأة الصناعة المصرفية الوطنية في العراق والتي كانت ذات طابع متخصص , وتميزت هذه المرحلة بما يأتي :

1) تأسيس أول مصرف وطني من قبل الحكومة العراقية (المصرف الزراعي الصناعي – 1935) وذلك بسبب عزوف المصارف الأجنبية العاملة في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الزراعي والصناعي , ولم ينجح هذا المصرف في عمله لقلّة رأسماله وازدواجية اختصاصه لذلك تم تقسيمه الى مصرفين هما (المصرف الزراعي – المصرف الصناعي) عام 1940 .

2) شهدت هذه المرحلة نشوء الصيرفة المركزية الوطنية في العراق , تم تأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947 بهدف تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وفي عام 1956 تم تغيير اسمه الى (البنك المركزي العراقي) وأصبح المسؤول عن مهمة إصدار العملة العراقية ومراقبة الائتمان والتحويل الخارجي .

3) تم تأسيس أول مصرف وطني حكومي له طابع تجاري (مصرف الرافدين – عام 1948) .

4) تأسيس عدد من المصارف الخاصة على شكل شركات مساهمة (المصرف التجاري العراقي – 1953)

5) تم تأميم بعض المصارف الأجنبية وكان أول مصرف تم تأميمه (بنك انكلترا – 1961) أصبح اسمه (البنك العراقي المتحد) .

– المرحلة الثالثة – مرحلة تأميم المصارف 1964 - 1990 :-

شهدت المصارف العراقية في هذه المرحلة تغييراً هيكلياً وتنظيماً كبيراً ومن أهم هذه التغيرات :

1) صدور قانون تأميم المصارف التجارية الخاصة عام – 1964 والذي نقل ملكية كافة المصارف العاملة في العراق الى ملكية الدولة بهدف :

1. توجيه فعاليتها المصرفية وأنشطتها التمويلية لخدمة التنمية الوطنية .

2. تحقيق عملية الرقابة الكفوءة من قبل البنك المركزي العراقي .

وأصبحت كل المصارف الأجنبية المؤممة والمصارف التجارية الحكومية تابعة للمؤسسة العامة للمصارف التي تم إنشاؤها بموجب قانون التأميم .

2) في مرحلة لاحقة جرت عملية تنظيم أخرى إذ تم دمج مصرف الرافدين ومجموعة بنك الرشيد في مجموعة واحدة تحت اسم مصرف الرافدين .

3) في عام – 1988 تم تأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي فضلاً عن مصرف الرافدين وذلك نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطور الظروف الاقتصادية وخلق حالة من المنافسة بين المصارف الحكومية .

- المرحلة الرابعة - التعددية المصرفية (1991 - 1995):

تمثل هذه المرحلة بداية لتطور واقع الصناعة المصرفية ونشوء المصارف الخاصة في العراق ونهاية لعصر الاحتكار المصرفي الحكومي والانتقال الى التعددية المصرفية اذ شهدت هذه المرحلة الآتي:

- (1) تأسيس عدد من المصارف الخاصة (الأهلية) بموجب القانون رقم 142 لعام 1991 , وبسبب الظروف الاقتصادية كان النشاط المصرفي محلياً واقتصر في قبول الودائع ومنح الائتمان وتمويل الاستثمار المحلي
- (2) عام - 1991 تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية (حالياً سوق العراق للأوراق المالية) والذي أعطى للمصارف دوراً مهماً كوسيط لبيع وشراء الأوراق المالية .
- (3) تم تأسيس المصرف الاشتراكي عام -1992 لتقديم القروض إلى موظفي الدولة حالياً يعرف (مصرف العراق) .

(4) فتح عدد من شركات التوسط وممارسة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وتوسع نشاطها ليصل عددها الى (300 - شركة) .

- المرحلة الخامسة - الصيرفة المتخصصة (1996-2003) :

تشكل هذه المرحلة مرحلة مهمة من مراحل الجهاز المصرفي من حيث هيكلتها وتنظيمها واتجاهها نحو التخصص في العمل المصرفي وكالاتي :

- (1) صدور قانون عام - 1996 سمح بموجبه للمصارف المتخصصة ممارسة الصيرفة التجارية الى جانب مهامها الأصلية كمصارف تنموية لمواجهة المتغيرات البيئية المحلية والدولية.
- (2) صدور قرار إدارة البنك المركزي العراقي عام - 1997 سمح بموجبه للمصارف التجارية منح قروض متوسطة وطويلة الأجل للأغراض الزراعية والصناعية والعقارية .
- (3) صدور قانون الشركات العامة - 1997 والذي أصبحت بموجبه المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة تعمل كشركات عامة تتمتع بشخصية واستقلال مالي وإداري .

- المرحلة السادسة - مرحلة الإصلاح المصرفي (2004-2012) :

تمثل هذه المرحلة مرحلة جديدة في واقع العمل المصرفي وبداية حقيقة للمصارف الخاصة إذ أصبحت المصارف الخاصة أوعية تتجمع فيها الأموال على شكل ودائع لتمويل مختلف المشاريع والخدمات , وتم تشريع قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) وقانون المصارف رقم (94) لعام 2004 الذي أتاح للمصارف الخاصة المزيد من الحرية لممارسة أعمالها بشكل أكثر استقلالية وحرية ومرونة في اتخاذ القرارات , وشهدت هذه المرحلة :

(1) توسعاً في عمل المصارف الخاصة كماً ونوعاً إذ ارتفع عدد المصارف الخاصة من (16) الى (36) مصرفاً عام 2003 لغاية عام 2010 منها 6 مصارف مشاركة عربية وأجنبية فضلاً عن تنوع نشاطها المصرفي (استثماري- تجاري- تقليدي- إسلامي) .

(2) بدأت المصارف الخاصة بدخول العمل المصرفي الخارجي من خلال عمليات فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان .

(3) ساهم البنك المركزي العراقي في وضع إطار تشريعي وتنظيمي لعمل هذه المصارف والذي تضمن وضع ضوابط وإجراءات من شأنها تشجيع المصارف الخاصة (الحلوي, 2007, 2)

ثانياً: إصلاح القطاع المصرفي في العراق

يتطلب الإصلاح المصرفي إنشاء نظام مالي ومصرفي قادر على حشد الموارد المالية والمدخرات المحلية وإعادة تخصيصها وهيكلتها لتحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطوير وتقوية ودعم جميع وحدات القطاع المالي . وتمثل المرحلة ما بعد 2004 ولحد الآن مرحلة الإصلاح المصرفي في العراق ويعد قانون المصارف (94 - لعام 2004) وقانون البنك المركزي العراقي (54 - لعام 2004) من أهم القوانين التي أعطت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل التغييرات الدولية. ويعرف الإصلاح المصرفي بأنه " مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي وخصخصة مصارف القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية بالدخول الى السوق المصرفية المحلية" (صلحية, 2004, 477) , ويشير (Roland, 2008, 180) الى ان الاصلاح المصرفي على المستوى الكلي يؤدي الى:-

1. زيادة الادخار المصرفي ووفرة رؤوس الأموال .
 2. تحسين كفاءة تخصيص رأس المال المصرفي .
 3. يؤدي الى مستوى أعلى من التطور المالي ومن ثم دعم للنمو الاقتصادي .
 4. يقود الى زيادة العمق المالي والأهمية النسبية لنقود الودائع المصرفية, اذ ان هناك علاقة طردية بين التحرير المصرفي والتطور المالي .
- ويؤكد ايضاً على ان إجراءات الإصلاح المصرفي تسهم في تحقيق الآتي :
1. رفع مستوى الائتمان المصرفي.
 2. يقود الى تخصيص أفضل لرؤوس الأموال وهذا يأتي من تقليل القيود المصرفية على الائتمان وزيادة المنافسة .
 3. أن تطبيق سياسات الإصلاح نقود إلى أسبقية تقديم الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية على أساس القطاعات التي تحقق أعلى مردود اقتصادي في حين قبل تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي يكون السبب الأساسي لأسبقية تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية مبنياً على أساس اجتماعي مع عائد اقتصادي منخفض , لكن الأمر يكون مختلفاً.
 4. ان زيادة تخصيص رأس المال ترتفع بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

5. ان دخول مصارف محلية وأجنبية الى السوق المصرفية يؤدي الى زيادة المنافسة المصرفية وزيادة الضغط على إدارات المصارف في تطوير العمل المصرفي وتنويع الخدمات التي تقدمها المصارف والبحث عن الفرص الاستثمارية المربحة وتطوير مهاراتها الإدارية .

6. ان تقليل القيود الحكومية على السوق المالية يساهم في زيادة مستوى الوساطة المالية للقطاع المصرفي من خلال زيادة معدلات الادخار او من خلال جعل القطاع الرسمي غير المنظم اقل جذباً للوساطة المالية وهذا يساهم في زيادة التطور المالي والذي يعني زيادة النمو الاقتصادي .

وهكذا نجد ان مقتضيات البيئة الاقتصادية الجديدة تتطلب إعادة تحديد دور النظام المصرفي في العراق والمهام الجديدة المنوطة به ، وعليه فإنه لا يمكن تصور نجاح سياسة الإصلاح المصرفي اذا لم يرافق ذلك إقامة جهاز مصرفي قوي ومتحرر ويتمتع بكل الامكانيات التي تؤهله لتأدية الدور الجديد المناط به .

ويمثل الإصلاح المالي والمصرفي في " إنشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية المحلية وحتى الدولية وإعادة تخصيصها وتحديد كفاءاتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي" ويتجه ذلك الإصلاح نحو تحديث وتقوية جميع وحدات القطاع المالي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة الصناعة المصرفية وإعادة هيكليتها في العراق (المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي, 2009, 2) وتتجسد عملية الإصلاح المالي والمصرفي في إستراتيجية شاملة للتغيير والإصلاح ومواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم أساسا على الآتي :

- 1.التحرر من القيود والعراقيل .
- 2.زيادة حدة المنافسة بين المصارف .
- 3.استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات .
- 4.تطبيق مقررات لجنة بازل(1-2) بغية العمل ضمن المعايير الدولية للمصارف مما يرفع قدرتها على المنافسة الدولية في العمل الدولي .

وقد أولى العراق أهمية خاصة لإصلاح وتحديث النظام المصرفي، ويعد قانون المصارف(94) وقانون البنك المركزي وقم (56) لعام 2004 من أهم القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق، كما يعد من بين القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في العراق، والهدف الرئيس لقانون المصارف هو جعل إطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقاً والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بإنشاء جهاز مصرفي منفتح وآمن وسليم وله قدرة على التنافس ويعزز الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية ، واهم ما نتج عن قوانين الإصلاح هو الآتي : (الشبيبي, 2007 , 23)

- 1.تحرير القطاع المالي ولاسيما سعر الفائدة إذ تولى البنك المركزي العراقي عن تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لربائنها .

- 2.فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق سواء أكانت بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الأهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق .
 - 3.التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة - Rule base الى الرقابة الوقائية التلقائية- Prudential التي استطاع البنك المركزي العراقي من خلالها فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الإدارية الرقابية القسرية ، وهو الأمر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وكفاءة
 - 4.إطلاق حرية التحويل الخارجي دون قيد او شرط وهذا يتماشى مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات باستثناء ما يتعلق بقانون مكافحة غسل الأموال وأموال الجريمة والإرهاب في العراق .
 - 5.تحديث نظم المدفوعات المصرفية من خلال إدخال نظام RTGS الذي يعني نظام التسوية الإجمالية الآتية Real Time Gross Settlement ، وتصدر التسويات الإجمالية على ما يزيد نصف تريليون دينار عراقي يومياً بأكثر من (100) معاملة علماً ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب .
 - 6.إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار .
- وكان لإجراءات الإصلاح المصرفي المذكورة انفا انعكاسات عدة على قطاع المصارف الخاصة في العراق والتي ساهمت بشكل كبير في تطور المؤشرات الاقتصادية والإحصائية للمصارف الخاصة في العراق بعد عام 2004 وكالاتي (عبد النبي، 2009 ، 4) :
- 1.ارتفع عدد المصارف الخاصة من (16) مصرفاً عام 2003 الى (36) مصرفاً نهاية عام 2009 اذ بلغ مجموع رؤوس أموالها ما يقارب (1,7) تريليون دينار عراقي مقارنة (663) مليون دينار عام 2006 .
 - 2.فتح (6- فروع ومكاتب) للمصارف العربية والأجنبية في العراق وبلغ مجموع رؤوس أموالها (70,7) مليار دينار وهو يشكل فقط نسبة (3%) من رأس مال المصارف الخاصة وكما ورد في الجدول (9).
 - 3.ارتفع عدد فروع المصارف الخاصة (479) فرعاً بواقع (416) مصرفاً تقليدياً (62) مصرفاً إسلامياً و(9) مصارف أجنبية .
 - 4.ارتفع عدد المصارف الإسلامية من مصرف واحد عام 1993 هو المصرف العراقي الإسلامي الى ثمانية مصارف إسلامية وكما ورد في الجدول (8) .
 - 5.بلغ إجمالي الموجودات في المصارف الخاصة (8.7- تريليون دينار) عام 2009 مقارنة بعام 2006 وكانت (3.3- تريليون دينار) أي بنسبة زيادة (626%).



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

جدول (7) المصارف الخاصة التقليدية في العراق

ت	أسماء المصارف	سنة التأسيس	رأس المال التأسيسي مليون دينار	عدد الفروع
1.	المصرف التجاري العراقي	1992	400	10
2.	مصرف بغداد	1992	100	41
3.	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	55	19
4.	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100	18
5.	المصرف المتحد للاستثمار	1994	100	15
6.	المصرف الاهلي العراقي	1995	400	5
7.	مصرف الائتمان العراقي	1998	200	15
8.	مصرف دار السلام للاستثمار	1999	67	18
9.	مصرف بابل	1999	500	10
10.	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	200	39
11.	مصرف سومر التجاري	1999	400	10
12.	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	1999	500	128
13.	مصرف الخليج التجاري	2000	600	32
14.	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	100	13
15.	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2003	265	20
16.	مصرف الاتحاد العراقي	2004	50	2
17.	مصرف آشور الدولي للاستثمار	2005	25	4
18.	مصرف المنصور للاستثمار	2006	55	5
19.	مصرف عبر العراق	2006	65,5	2
20.	مصرف اميرالد	2007	50	8
21.	مصرف الهدى	2008	25	3

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2009

2- رابطة المصارف العراقية الخاصة-دليل المصارف العراقية، 2011

3- سوق العراق للأوراق المالية-التقرير السنوي لسنوات مختلفة

جدول (8) المصارف الخاصة الإسلامية في العراق

ت	أسماء المصارف	سنة التأسيس	رأس المال (مليار دينار)	عدد الفروع
1	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1993	51,192	15
2	مصرف إيلاف الإسلامي للاستثمار والتمويل	2001	20	8
3	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2005	50	4
4	المصرف الوطني الإسلامي	2005	25	2
5	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2005	50	6
6	مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	2006	100	15
7	مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للتنمية والاستثمار	2007	50	8
8	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	2008	50	4
	المجموع		396,192	62

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي

2- رابطة المصارف العراقية الخاصة-دليل المصارف العراقية، 2011

جدول (9) المصارف الخاصة الأجنبية العاملة في العراق

ت	أسماء المصارف	سنة التأسيس	رأس المال (مليار دينار)	عدد الفروع
1	المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية)	2004	8,204	1
2	مصرف ملي إيران	2005	28,663	1
3	المصرف الزراعي التركي (زرات)	2006	8,19	2
4	بنك بيبيلوس اللبناني	2006	9,055	2
5	انتركونتنال	2008	8,379	2
6	بيروت والبلاد العربية	2009	8,183	1
	المجموع		70,674	9

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي

2009

2- رابطة المصارف العراقية الخاصة- دليل المصارف العراقية، 2011

ثالثاً: المصارف الخاصة ودورها في سوق العراق للأوراق المالية

برزت أهمية الأسواق المالية في نهاية (21 ق) كمؤشر فعال في دعم النمو الاقتصادي وأصبحت بذلك ركيزة أساسية في الوساطة المالية ومن خلال تعبئة المدخرات وتخصيصها لتنشيط الاستثمارات المنتجة وتوفير التمويل، إذ تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الأموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز لتلبية احتياجاتها المالية وانجاز أهدافها المختلفة، ويهدف سوق العراق للأوراق المالية الى تحقيق الآتي : (إصدارات سوق العراق للأوراق المالية، 2011، 9)

1 - تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به و تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة يوثق بها أمانة ، فعالة ، تنافسية وتتسم بالشفافية .

2- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة وبضمنتها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات .

3- تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة .

4- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتوعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .

5 - جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف .

7 - التواصل مع أسواق الأوراق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق .

وعلى الرغم من حداثة نشأة سوق العراق للأوراق المالية و المصارف الخاصة في العراق إلا إنها تميزت بحضورها الفعال في السوق المالية العراقية خلال المدة (2004-2010) وذلك بسبب واقع المصارف الخاصة والسمات التي تتمتع بها والتي زادت من ثقة الجمهور المصرفي والاستثماري بالمصارف الخاصة .

والجدول (10) يوضح عدد الأسهم المتداولة وفقاً للقطاعات الاقتصادية لعام 2013 في سوق العراق للأوراق المالية إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف (542,328,451,121- سهماً) وبلغت الأهمية النسبية لعدد الأسهم المتداولة (49.69%) وهذا يظهر هيمنة القطاع المصرفي من بين القطاعات الاقتصادية على سوق العراق للأوراق المالية , لاسيما بعد إن ارتفع عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف بعد إن كان عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف (181,933,538,805) عام 2009 ليرتفع أكثر إلى (190,784,289,490) عام 2010 ويزداد إلى (542,328,451,121- سهماً) عام 2012 ليصل إلى (652,639,963,322) عام 2013, ونجد ان هذا التزايد المستمر في عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف يؤكد بالمقابل تزايد فاعلية قطاع المصارف في السوق المالية العراقية وكما موضح في الجدول (11) ان هناك تزايد مطرد في عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف سواء من حيث عدد الأسهم المتداولة او حجم التداول .

جدول(10) مؤشرات التداول الرئيسية موزعة قطاعياً لعام - 2013

القطاع	عدد الأسهم المتداولة	الأهمية النسبية %	القيمة المتداولة	الأهمية النسبية %	عدد الشركات المتداولة	عدد الشركات المدرجة
المصارف	652,639,963,322	68.43 %	677,332,424,706	86.68	20	21
الاتصالات	-----	--	-----	---	--	1
التأمين	1,979,254,328	1.91	2,031,256	0.32	5	5
الاستثمار	760,280,622	0.27	941,963,006	0.10	8	8
الخدمات	6,709,440,267	9.71	27,066,698	3.03	9	10
الصناعة	63,814,729	25.58	94,726,871	10.60	23	24
الفنادق والسياحة	1,642,659,677	7.73	29,254,865	3.27	9	10
الزراعة	8,405,147,568	4.84	62,473,830	6.99	6	6
المجموع	652,639,963,322	100	893,825,279	100	80	85

المصدر :

سوق العراق للأوراق المالية-التقرير السنوي الثامن ودليل الشركات, 2013, ص30 .



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

جدول (11) مؤشرات التداول الرئيسية لقطاع المصارف للأعوام 2006 – 2013 (*)

الاهمية النسبية %	حجم التداول	الاهمية النسبية %	عدد الأسهم المتداولة بالدينار العراقي	السنوات
79%	115,988,008,930	75%	43,467,167,288	2006
95,3%	407,175,404,566	92%	140,802,808,131	2007
85%	390,576,937,323	87%	156,409,559,155	2008
77,5%	319,235,298,182	86,1%	181,933,528,805	2009
64,8%	259,411,886,690	74,6%	190,784,289,490	2010
74,95	705,455,918	79,4%	389,159,283,521	2011
86%	677,332,424,706	49,69%	542,328,451,121	2012
91%	784,145,780,136	68,43%	652,639,963,322	2013

المصدر :

إصدارات سوق العراق للأوراق المالية - التقرير السنوي لعدة سنوات .
وقد لعبت المصارف التجارية الخاصة دوراً مهماً في تفعيل السوق المالية العراقية من خلال زيادة نسبتها من عدد الأسهم المتداولة مقارنة بالشركات الأخرى والجدول (12) يوضح الشركات العشرة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة عام 2013 والذي يعكس هيمنة المصارف الخاصة على بقية الشركات.
إذ جاء (مصرف الاتحاد العراقي) وهو احد المصارف الخاصة في المقدمة بالنسبة إلى عدد الأسهم المتداولة إذ بلغت نسبة أسهمه المتداولة (14,25%) وبعده أسهم (89,167,126 - سهماً) كذلك بالنسبة الى حجم التداول الكلي في السوق جاءت أيضاً المصارف الخاصة في المقدمة والجدول (13) يوضح ذلك وجاء مصرف الشمال في المقدمة وهو احد المصارف عينة البحث وبلغ عدد الأسهم المتداولة (108,926,439) بنسبة بلغت (14.25%) إلى قيمة التداول الكلية يأتي بعده المصرف المتحد بعدد أسهم متداولة (88,423,322) بنسبة بلغت (10.69%) .

جدول (12) الشركات العشرة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة في

سوق العراق للأوراق المالية لعام 2013

اسم الشركة	عدد الأسهم المتداولة بالدينار العراقي	النسبة إلى عدد الأسهم الكلي %
مصرف الاتحاد العراقي	89,167,126	14,25
مصرف بابل	66,893,958	10,69
مصرف الشمال	45,267,454	8,67
مصرف الاستثمار العراقي	50,949,738	8,14
المصرف المتحد	45,452,638	7,26
مصرف الشرق الأوسط	36,949,488	5,91
مصرف الاقتصاد للاستثمار	34,388,078	5,50
مصرف الخليج	32,250,642	5,15
مصرف الموصل للاستثمار	30,785,741	4,92
بغداد للمشروبات الغازية	29,624,895	4,74
المجموع	470,738,808	24 و 75

المصدر :

سوق العراق للأوراق المالية-التقرير السنوي، 2013، ص 36

(*) آخر إصدارات سوق العراق للأوراق المالية لغاية 2013

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد (21) العدد (86) لسنة 2015

جدول (13) الشركات العشرة الأولى من حيث حجم التداول

في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2013

اسم الشركة	عدد الأسهم المتداولة بالدينار العراقي	النسبة إلى قيمة التداول الكلية %
مصرف الشمال	108,926,439	14.25
المصرف المتحد	88,423,322	10.69
مصرف الاتحاد العراقي	76,843,670	8.67
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	60,075,597	8.14
مصرف بابل	53,337,013	7.26
مصرف الشرق الأوسط	53,145,494	5.91
مصرف الاستثمار العراقي	50,111,033	5.50
مصرف الاقتصاد للاستثمار	38,924,033	5.15
بغداد للمشروبات الغازية	38,363,170	4.92
مصرف كورستان الدولي	34,315,774	4.74
المجموع	602,474,550	75.27

المصدر : سوق العراق للأوراق المالية-التقرير السنوي, 2013, ص37

وبعد هذا العرض لواقع المصارف الخاصة في العراق , نجد ان البيئة الحالية للمصارف الخاصة تسمح لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية ويمكن البدء بوضع الخطط والإستراتيجيات لآلية عمل المحافظ الاستثمارية والتفكير جدياً بتنشيط فاعلية سوق العراق للأوراق المالية والمساهمة في الانتقال الى نظام الخصخصة وإصلاح النظام الاقتصادي والسماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة فيها, لاسيما وان الجهاز المصرفي الخاص في العراق يمتلك السيولة الكافية لعمل المحافظ الاستثمارية وحتى الصناديق الاستثمارية إلا انه لا تتوفر لديه العمليات الاستثمارية الكفاءة ولا تتجاوز مشاركته بالناتج المحلي الإجمالي (9%) في حين ترتفع في دول أخرى مثل (مصر 56%- لبنان 42%- الاردن 23%) (عدي, البنك المركزي العراقي, 3) فضلاً عن ان سوق العراق للأوراق المالية مازال بحاجة الى الكثير من التطوير والتحديث واستخدام أدوات استثمارية حديثة مثل المحافظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية والتي يمكن ان تقدم للسوق المالية العديد من الخدمات وتسهم كثيراً في زيادة كفاءة وأداء سوق العراق المالية ودخوله في مجال المعاملات المالية الدولية, لاسيما وانه كما ذكرنا انفا إن السيولة متوفرة في المصارف إلا أنها غير موجهة بشكل صحيح , لذلك نستطيع القول انه لابد من إتباع إستراتيجية مصرفية مالية من شأنها التوجيه الصحيح للسيولة المتوفرة في المصارف الخاصة نحو الاستثمارات والاكتتاب بالأوراق المالية الأمر الذي يعجز عنه صغار المستثمرين عمله بمفردهم ومن خلال إنشاء محافظ استثمارية تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي العراقي , وتعتمد هذه الإستراتيجية على أسس ثلاث وهي :

- توفر السيولة والفوائض النقدية .
- التوجه نحو استثمار أموال صغار المستثمرين وتوجيهها بالشكل الصحيح .
- تجاوز أزمة الثقة المنتشرة بسبب الأزمة المالية العالمية وتعزيزها ودعم العمل الاستثماري بالأوراق المالية.

المبحث الرابع / تحليل واختبار فرضيات البحث

يتضمن هذا المبحث الجانب التطبيقي للبحث وباعتماد أسلوب التحليل والمعالجة الإحصائية لاختبار فرضيات وتحليل البيانات لقياس الارتباط وعلاقات التأثير بين متغيرات البحث والكشف عن قوة فقرات الاستبانة وذلك باستخدام أسلوب التحليل العاملي لفقرات الاستبانة .

واعتمد البحث على توضيح المتغيرات واختبار الصدق والثبات باستخدام اختبار (الفا كرونباخ) على النحو المبين في الجدول (14) .

جدول (14) متغيرات البحث واختبار معامل الثبات

ت	محاور البحث	أرقام العبارات	معامل الثبات
1	الموارد المالية والتمويل المصرفي	1 - 9	0.850
2	تقنية المعلومات والاتصالات	10 - 19	0.815
3	الموارد البشرية	20 - 29	0.798
4	سوق الأوراق المالية	30 - 39	0.758
5	البنك المركزي العراقي	40 - 49	0.754
6	ظروف الاقتصاد والاستثمار	50 - 59	0.896

يظهر من الجدول المذكور انفاً قيمة معامل الثبات لمتغيرات البحث ومثلت أعلى قيمة لمعاملات الثبات الستة وبمقدار (0.896) لمحور ظروف الاقتصاد والاستثمار بينما بلغت قيمة معامل الثبات لمتغير الموارد المالية والتمويل المصرفي (0.850) في المرتبة الثانية وجاءت قيمة معامل الثبات للمتغير تقنية المعلومات والاتصالات (0.815) بالمرتبة الثالثة ، وبالنسبة لبقية المتغيرات (الموارد البشرية ، سوق الأوراق المالية، البنك المركزي العراقي) فقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.798, 0.758, 0.754) على التوالي ، وجميع النتائج المتحققة تعتبر مقبولة لأغراض التحليل العاملي وتدل على اتساق الفقرات وثباتها وصلاحيته لقياس متغيرات البحث .

أولاً : قياس أهمية المتغيرات المستقلة للبحث :

حددت للمتغير المستقل (X) ستة متغيرات تشكل بمجموعها مقياساً لتحديد أهمية العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية ، والجدول (15) يوضح ترتيب الأهمية النسبية للمتغيرات الفرعية للمتغير المستقل بحسب إجابات العينة ووفق معامل الاختلاف .

ويتضح من الجدول (15) أن متغير الموارد المادية والتمويل المصرفي الذي رمز بـ (X1) احتل المرتبة الأولى مقارنة مع بقية المتغيرات الفرعية بأقل معامل اختلاف (27.699) وانحراف معياري (0.690) وهو الأقل تشتتاً بين المتغيرات الأخرى وهذا يشير الى ان الموارد المادية والتمويل المصرفي هو من أهم العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية، وجاء في المرتبة الثانية المتغير ظروف الاقتصاد والاستثمار (X6)، وانحراف معياري (0.785)، ومعامل اختلاف (34.279) ووسط حسابي (2.290) وهذا يعكس أهمية عامل الظروف الاقتصادية والاستثمارية في العراق لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة .

وجاء في المرتبة الثالثة المتغير (X4) سوق الأوراق المالية ، وبانحراف معياري (0.834)، ومعامل اختلاف (52.354) ووسط حسابي (1.593) وهذا يشير الى انخفاض أهمية سوق الأوراق المالية من وجهة نظر أفراد العينة بالنسبة لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة مقارنة مع المتغيرات السابقة ، ونجد ان متغير البنك المركزي العراقي جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية بأعلى نسبة تشنت بين المتغيرات بلغ (0.997) .

جدول (15) ترتيب الأهمية للمتغيرات المستقلة (X6 – X1)

العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية وفق معامل الاختلاف

X	العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب المتغيرات
X1	الموارد المادية والتمويل المصرفي	2.491	0.690	27.699	1
X2	تقنية المعلومات والاتصالات	2.180	0.878	40.272	4
X3	الموارد البشرية	1.954	0.993	50.818	5
X4	سوق الأوراق المالية	1.593	0.834	52.354	3
X5	البنك المركزي العراقي	2.070	0.997	48.164	6
X6	ظروف الاقتصاد والاستثمار	2.290	0.785	34.279	2

ثانياً : اختبار الفرضية الأولى للبحث :

H0 / لا توجد علاقة ارتباط وتأثير بين إنشاء المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم بها في المصارف الخاصة العراقية.

H1 / توجد علاقة ارتباط وتأثير بين إنشاء المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم بها في المصارف الخاصة العراقية.

وللتحقق من صحة الفرضية الأولى أستخدم الأسلوب الإحصائي (تحليل الانحدار الخطي المتعدد - Multiplayer Liner Regression Analyses) اذ ان النموذج يتطلب تثبيت العلاقة بين المتغيرات وتأكيداها من المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (b1-b2-b3-b4-b5-b6) وكل على انفراد ، وتم أيضاً استخدام (اختبار - t) لمعرفة علاقة التأثير بين المتغيرين ومن خلال التحليل ظهرت المعادلة الآتية :-

$$Y = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + b_6X_6 \dots\dots\dots (1)$$

$$Y = 0.588 + 0.712 (X_1) + 0.597 (X_2) + 0.580 (X_3) + 0.590 (X_4) + 0.575 (X_5) + 0.601(X_6) \dots\dots\dots (2)$$

$$*(t) = (2.33) , (5.798) , (4.643) , (3.950) , (5.532) , (3.871) , (5.232)$$

(*) قيمة t الجدولية (1 . 167) عند مستوى معنوية 0.5% ودرجة حرية 38

وتشير نتائج المعادلة التقديرية (2) إلى الاتفاق مع منطق النظرية الاقتصادية , إذ ان زيادة وحدة واحدة في (X1-المتغير المستقل - الموارد المادية والتمويل المصرفي) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.712) و ان زيادة وحدة واحدة في (X2-المتغير المستقل - تقنية المعلومات والاتصالات) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.597) و ان زيادة وحدة واحدة في (X3-المتغير المستقل - الموارد البشرية) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.580) . وكذلك ان زيادة وحدة واحدة في (X4-المتغير المستقل - سوق الأوراق المالية) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.590) وان زيادة وحدة واحدة في (X5-المتغير المستقل - البنك المركزي العراقي) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.575) و زيادة وحدة واحدة في (X6-المتغير المستقل - ظروف الاقتصاد والاستثمار) تؤدي إلى التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.602) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

وهذه النتائج مؤشر على العلاقة الطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , بمعنى انه كلما توفر عدد اكبر من العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية سيؤدي ذلك الى زيادة توجه المصارف الخاصة قيد البحث نحو إنشاء المحافظ الاستثمارية والنجاح في إدارتها للوصول الى تحقيق الأهداف .

وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد الى ان المتغير المستقل X1 - الموارد المادية والتمويل المصرفي كان الأكثر تأثيراً على المتغير التابع Y- إنشاء المحافظ الاستثمارية بمقدار (0.712) , بينما كان X5-المتغير المستقل - البنك المركزي العراقي الأقل في التأثير على التغير الحاصل في (Y- المتغير التابع) إنشاء المحافظ الاستثمارية وبمقدار (0.575) بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

و يوضح الجدول (16) نتائج التقدير في المعادلة (3) والتي تشير الى معنوية الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تضمنتها الدوال المقدره , إذ ان قيمة t - المحتسبة والبالغة (5.798) اكبر من قيمة t - الجدولية بالنسبة للمتغير المستقل (X1) وكذلك بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة إذ ان جميع قيم t المحتسبة اكبر من قيم t الجدولية, وهذا يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي (تتأثر عملية إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة قيد البحث بمدى توافر العوامل التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية) إذ كلما يتوافر عدد اكبر من العوامل التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية ساعد ذلك على توفير البيئة الملائمة للاستثمار ودعم المصارف الخاصة قيد البحث في التوجه نحو إنشاء المحافظ الاستثمارية .

جدول (16)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة

الأنموذج	المعالم	t المحتسبة	T الجدولية*
Constant	b_0	2.33	-
X_1	b_1	5.798	1.780
X_2	b_2	3.950	=
X_3	b_3	4.643	=
X_4	b_4	5.532	=
X_5	b_5	3.871	=
X_6	b_6	5.232	=

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (17) الى أن قيمة (F) المحتسبة البالغة (98.609) اكبر من قيمة (F) الجدولية (3.89) عند مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية (38،2) ، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين (المتغير المستقل - X) العوامل التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية و (المتغير التابع - Y) إنشاء المحافظ الاستثمارية. وتشير قيمة (معامل التحديد - R^2) والذي يفسر التغير الإجمالي في (المتغير التابع - Y) والبالغة (0.783) ويدل على أن (78 %) من التغيرات الحاصلة في (المتغير التابع - Y) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة وأن (22 %) من التغيرات تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج ، اما قيمة (معامل الارتباط بيرسون - r) والبالغة (0.884) نوع ودرجة الاقتران بين المتغيرات وتشير الى العلاقة الطردية القوية بين إنشاء المحافظ الاستثمارية وكل من العوامل التي تسهم في إنشاء المحافظ الاستثمارية ونسبة بلغت 88 % .

جدول (17) نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغيرات	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	F المحتسبة	F الجدولية
X_1 X_2 X_3 X_4 X_5 X_6 Y	0.884	0.783	98.609	3.89

وتم تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث وفقاً للبيانات الواردة في الاستبانة باستخدام معامل الارتباط سبيرمان - r لغرض التعرف على طبيعة معنوية العلاقة بين إنشاء المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة وعند مستوى معنوية (5%) ودرجة ثقة (95%) ، ويوضح الجدول (18) هذه العلاقة .

جدول (18) علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير التابع
الموارد المادية والتمويل المصرفي X (1)	تقنية المعلومات والاتصالات X (2)	الموارد البشرية X (3)	سوق الأوراق المالية X (4)	البنك المركزي العراقي X (5)	ظروف الاقتصاد والاستثمار X (6)	الموارد المادية والتمويل المصرفي X (1)	تقنية المعلومات والاتصالات X (2)
0.822	0.566	0.587	0.695	0.534	0.757	0.822	0.566
0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05

وتشير نتائج تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (الموارد المادية والتمويل المصرفي X1 - تقنية المعلومات والاتصالات X2 - الموارد البشرية X3 - سوق الأوراق المالية X4 - البنك المركزي العراقي X5 - ظروف الاقتصاد والاستثمار X6) والمتغير التابع Y إنشاء المحافظ الاستثمارية الى ان جميع علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طردية و ذات طبيعة معنوية مع تفاوت نسبها.

وتوضح النتائج المتحققة الآتي :

1. علاقات الارتباطات لجميع المتغيرات المستقلة (الموارد المادية والتمويل المصرفي X1 - تقنية المعلومات والاتصالات X2 - الموارد البشرية X3 - سوق الأوراق المالية X4 - البنك المركزي العراقي X5 - ظروف الاقتصاد والاستثمار X6) ب (المتغير التابع - Y) تشير الى قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

2. أظهرت المتغيرات المستقلة (الموارد المادية والتمويل المصرفي X1 - ظروف الاقتصاد والاستثمار X6 - سوق الأوراق المالية X4) أكثر العلاقات الارتباطية قوة مع (المتغير التابع - Y) , إذ سجلت العلاقات الارتباطية (0.822 , 0.757 , 0.695) على التوالي .

3. أظهرت المتغيرات المستقلة (تقنية المعلومات والاتصالات X2 - الموارد البشرية X3 - البنك المركزي العراقي X5) علاقات ارتباطية متوسطة القوة مع (المتغير التابع - Y), إذ سجلت العلاقات الارتباطية (0.587 , 0.566 , 0.534) على التوالي .

وجميع النتائج المتحققة تؤكد صحة الفرضية الأولى (توجد علاقة ارتباط معنوية بين المحافظ الاستثمارية والعوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة) , إذ ان إنشاء المحافظ الاستثمارية يرتبط ارتباطاً معنوياً مع العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة , فكلما توفر عدد اكبر من تلك العوامل في بيئة العمل المصرفي فان ذلك سيبهئ المناخ الملائم لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة.

ثالثاً : اختبار وتوصيف الفرضية الثانية وعرض تحليل البيانات باستخدام التحليل

العاملية - Factor Analysis :-

- إن إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة يعتمد على مدى توفر العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاءها في المصارف الخاصة العراقية واختلاف قوة اسهام تلك العوامل وبما إن جميع العوامل التي تم اختيارها مهمة فإن الأسلوب الأكثر ملاءمة للتحليل هو التحليل العاملية .

لقد تم اعتماد (التحليل العاملية - Factorial Analysis) كأسلوب علمي إحصائي لتوضيح درجة تشبع المتغيرات بالعوامل الأخرى إذ يتم تحليل المتغيرات التي تحصل على قيمة تشبع تزيد على (0.5) وهي القيمة الدنيا المقبولة في مثل هذه التحليلات وإهمال المتغيرات التي تقل قيمتها عن (0.5) , ويهدف التحليل العاملية الى إيجاد مجموعة من العوامل (Factors) التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات (Variations) في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغيرات البحث و يربط بين متغيرات متعددة الأبعاد بهدف وصف وتفسير الظواهر والصفات للمتغيرات على أساس أقل عدد ممكن من العوامل وبما أن متغيرات البحث (العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة) متداخلة من حيث تأثيرها لذلك تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي - Factor Analysis الذي يعتمد على العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات وذلك لغرض إبراز أهميتها المختلفة وللوقوف على المتغيرات ذات التأثير الأكبر والمهم لاعتمادها كمعامل مؤثرة تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة .

وباستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية - Component Analysis Principal (*) التي في ضوءها تجري عملية تحديد نسب التشبع ويتم استخلاص العوامل المستترة لمعرفة العلاقة الأقوى بين المتغيرات داخل العامل الواحد , باعتبار ان لدينا (P) من متغيرات الاستجابة , فان المكون الأساسي الأول يعبر عنه :

$$Z_1 = a_{11}X_1 + a_{21}X_2 + \dots + a_{P1}X_P$$

حيث ان a_{ij} تمثل تشبعات متغيرات الاستجابة بالعامل الأول أما المكون الأساسي الثاني ويعبر عنه :

$$Z_2 = a_{12}X_1 + a_{22}X_2 + \dots + a_{P2}X_P$$

ودائماً المكون الأول له أعظم تباين (يفسر أكبر نسبة من هيكل التباين لمتغيرات الاستجابة) ويليه المكون الأساسي الثاني ----- الخ وتكون المكونات متعامدة فيما بينها .

(*) وهي من أهم طرائق التحليل العاملية والمكون الأساسي أو العامل الأساسي هو عبارة عن تركيب خطي في متغيرات الاستجابة , والمكون الأول يفسر أكبر نسبة من هيكل التباينات لمتغيرات الاستجابة يأتي بعده المكون الأساسي الثاني الخ .

جدول (19) مقياس KMO واختبار Bartlett

القيمة	التفاصيل
0.785	مقياس - Kaisre-Mayer-Olkin
365.645	اختبار - Bartlett Test
0.000	احتمال الخطأ-Sig

يوضح الجدول المذكور انفا الى ان قيمة مقياس Kaisre-Mayer-Olkin (0.785) وبما ان هذه القيمة اكبر من (0.500) فان حجم العينة يعد كافيا لإجراء التحليل العاملي , وان اختبار (Bartlett) للدائرية كان عند مستوى الدلالة (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يؤكد ان العلاقة بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية وأيضا تشير الى ان هذه المصفوفة تمثل مصفوفة الوحدة . وباستخدام التحليل العاملي أيضا يمكن فهم وتوضيح تركيب مصفوفة الارتباط او التباين المشترك من خلال عدد قليل من العوامل , وتشير العوامل المستقلة الستة (الموارد المادية والتمويل المصرفي - تقنية المعلومات والاتصالات - الموارد البشرية - سوق الأوراق المالية - البنك المركزي العراقي - ظروف الاقتصاد والاستثمار) إلى العوامل المشتركة في مصفوفة التحليل العاملي .

جدول (20) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من خلال التحليل العاملي

تشبع المتغيرات بالعوامل						رمز المتغير	المتغيرات
ظروف الاقتصاد والاستثمار	البنك المركزي العراقي	سوق الأوراق المالية	الموارد البشرية	تقنية المعلومات والاتصالات	الموارد المادية والتمويل المصرفي		
0.702	0.502	0.973	0.720	0.576	0.570	X1	الموارد المادية والتمويل المصرفي
0.842	0.606	0.612	0.612	0.534	0.589	X2	تقنية المعلومات والاتصالات
0.598	0.634	0.865	0.564	0.894	0.610	X3	الموارد البشرية
0.645	0.577	0.742	0.543	0.687	0.835	X4	سوق الأوراق المالية
0.876	0.731	0.588	0.575	0.690	0.524	X5	البنك المركزي العراقي
0.986	0.866	0.683	0.933	0.655	0.735	X6	ظروف الاقتصاد والاستثمار

تشير نتائج التحليل العاملي في الجدول المذكور انفا الى ان العوامل المشتركة ذات علاقة تأثير وارتباط متبادل بين المتغيرات المستقلة وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية اذ ان (إنشاء المحافظ الاستثمارية يعتمد على عوامل مؤثرة تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة واختلاف قوة مساهمة تلك العوامل) .

يوضح الجدول (21) القيم الأولية والمستخلصة للاشتراكيات (وهي نسبة التباين في متغير معين والتي تعود الى عوامل مشتركة) اذ تم استخلاص ستة عوامل , فبالنسبة للمتغير الأول فان (0.753) من التباين يرتبط بالعامل الأول , ونلاحظ من الجدول ان أعلى نسبة تفسرها العوامل المشتركة هي (0.908) للمتغير (ترغب الإدارة العليا في المصرف في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية) وان أقل نسبة تفسرها العوامل المشتركة هي (0.477) للمتغير (تزيد تقنية المعلومات والاتصالات من إمكانية الاستثمار في الأسواق المالية العالمية وتشجع على إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية)



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

Communalities -

جدول (21) القيم الأولية والمستخلصة للاشتركيات

ت	المتغيرات	القيم المستخلصة Extraction	القيم الأولية Initial
1	توفر موارد مالية كافية لدى المصرف	.753	1.000
2	يملك المصرف فائض من الاحتياطات النقدية كافي يسهم في إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.591	1.000
3	توجد خطة تنموية واضحة لتوظيف الموارد المالية للمصرف	.817	1.000
4	انخفاض درجة المخاطر المالية	.757	1.000
5	يملك المصرف قدرات على توفير مصادر التمويل لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.605	1.000
6	يهدف المصرف الى المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية	.782	1.000
7	يملك المصرف رأس المال الكافي لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.631	1.000
8	يحقق المصرف الأرباح الكافية لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.596	1.000
9	يهدف المصرف الى تنوع مخاطر الاستثمار وفقا لعمل المحافظ الاستثمارية	.648	1.000
10	تتوفر تقنية المعلومات والاتصالات في المصرف	.535	1.000
11	تتوفر القدرات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات في المصرف	.761	1.000
12	يسهم امتلاك المصرف تقنية المعلومات والاتصالات في دعم إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.743	1.000
13	تعزز تقنية المعلومات والاتصالات من نشر الثقافة المصرفية وإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.723	1.000
14	تزيد تقنية المعلومات والاتصالات من إمكانية الاستثمار في الأسواق المالية العالمية وتشجع على إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.477	1.000
15	يتوفر في المصرف ملاكات متخصصة في تقنيات المعلومات والاتصالات قادرة إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.848	1.000
16	يملك المصرف التقنيات والتطبيقات المصرفية الجاهزة ذات الطبيعة تتلاءم مع إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.640	1.000
17	يملك المصرف مواقع الكتروني فعال تسهم في تنشيط العمل في المحافظة الاستثمارية	.702	1.000
18	يعمل المصرف و باستمرار على تحديث قواعد البيانات و الخاصة بالتعامل مع السوق المالية و هذا يسهم في إنشاء و إدارة المحافظة الاستثمارية	.715	1.000
19	عدم توفر ملاكات مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في مجال المحافظ الاستثمارية	.770	1.000
20	تسعى الإدارة العليا في المصرف الى إنشاء المحافظ الاستثمارية ولها المعرفة الكافية في هذا المجال	.839	1.000
21	يملك المصرف ملاكات محاسبية مؤهلة للعمل في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية	.777	1.000
22	يستطيع المصرف ومن خلال دورات تدريبية اعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية	.817	1.000
23	يملك المصرف القدرة على التعاقد مع متخصصين ومستشارين ماليين في مجال المحافظ الاستثمارية	.776	1.000
24	يستطيع المصرف اعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية من خلال التعاقد مع المؤسسات التعليمية والتدريبية	.863	1.000
25	تفتقر إدارة المصرف التنفيذية الى المعرفة الكافية في مجال إنشاء و إدارة المحافظ الاستثمارية	.794	1.000
26	تمتلك الإدارة العليا في المصرف المعرفة المطلوبة والوعي الكافي عن مفهوم واهمية المحافظ الاستثمارية	.616	1.000
27	ترغب الإدارة العليا في المصرف في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.908	1.000
28	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى توفر الأوراق المالية في الاسواق	.731	1.000
29	يسهم توفر الوسطاء في السوق المالية في إنشاء المحافظ الاستثمارية	.715	1.000
30	يسهم توفر الادوات الاستثمارية في السوق المالية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.743	1.000
31	يسهم مستوى سوق الأوراق المالي من حيث التداول في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.747	1.000
32	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى ارتفاع تداول الأوراق المالية (اسهم وسندات)	.681	1.000
33	يزيد إنشاء المحافظ الاستثمارية من المنافسة في سوق الأوراق المالية	.768	1.000
34	يدعم تنوع الأدوات الاستثمارية إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.815	1.000



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

35	يمتلك المصرف عدد كبير من الأسهم المتداولة في السوق المالية	1.000	.630
36	يعزز ارتفاع حجم تداول الأسهم الخاصة بالمصرف من إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	1.000	.516
37	يقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الخاصة بما يساعدها على إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	1.000	.658
38	يشجع المصارف الخاصة و بأساليب مختلفة على إنشاء المحافظ الاستثمارية	1.000	.346
39	يوفر التشريعات والإجراءات المناسبة بإنشاء المحافظ الاستثمارية بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية	1.000	.792
40	توفر ووضوح التعليمات الخاص بإنشاء المحافظ الاستثمارية	1.000	.543
41	يوفر ووضوح السياسات الحكومية الخاصة بإنشاء المحافظ الاستثمارية	1.000	.632
42	يوفر القوانين الخاصة الواضحة بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية	1.000	.588
43	يدعم المصارف الخاصة في كيفية توجيه السيولة المتوفرة لديها نحو الاستثمارات	1.000	.508
44	يسهم في تقليل أزمة الثقة من قبل الزبائن بالمصارف الخاصة	1.000	.680
45	يساعد في رسم إستراتيجية عمل وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة	1.000	.816
46	تدعم التوجيهات الاقتصادية الحديثة نحو السوق الحر إنشاء المحافظ الاستثمارية	1.000	.719
47	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في توفير مصادر جديدة للدخل	1.000	.546
48	يدعم إنشاء المحافظ الاستثمارية في زيادة الاستثمارات المحلية	1.000	.719
49	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية	1.000	.730
50	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على وضع الاقتصادي الحالي	1.000	.695
51	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية وتحقيق أقصى عائد و نمو الأرباح	1.000	.714
52	يسهم التكيف مع البيئة الاقتصادية الخارجية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	1.000	.790
53	تزيد البيئة الاقتصادية من إقبال المصارف على إنشاء المحافظ الاستثمارية	1.000	.523
54	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية و بأقل المخاطر	1.000	.639

ويوضح الجدول (22) الجذر الكامن لمصفوفة الارتباطات (تفسير مجموع تباين المكونات) مجموعها يساوي عدد المتغيرات , ويتضح من الجدول ان المكون الرئيس العاشر جاء بالمرتبة الأولى اذ له اكبر جذر كامن (تباين المكون =4.895) ويفسر(54.384) من التباينات الكلية لمتغيرات (تقنية المعلومات والاتصالات), وان المكون الحادي عشر يفسر (1.249) من التباينات ويفسر المكونان نسبة (68.265) من هيكل التباينات للمتغيرات (54) .

أما المكون الرئيس الأول جاء بالمرتبة الثانية له جذر كامن (تباين المكون =3.454) ويفسر(38.374)من التباينات الكلية لمتغيرات (الموارد المادية والتمويل المصرفي) , وان المكون الثاني يفسر (1.522) من التباينات ويفسر المكونان نسبة (55.287) وان المكون الثالث يفسر (1.205) من هيكل التباينات مما يجعل نسبة التفسير الكلية بالنسبة للمكونات الثلاث (68.675) من هيكل التباينات للمتغيرات (54).

أما المكون الرئيس 19 جاء بالمرتبة الثالثة له جذر كامن (تباين المكون =3.342) ويفسر(37.133)من التباينات الكلية لمتغيرات (الموارد البشرية) , وان المكون 20 يفسر (1.671) من التباينات وان المكون 20 يفسر (1.671) من هيكل التباينات ويفسر المكون 21 (1.124) اما المكون 22 فانه يفسر (1.024) مما يجعل نسبة التفسير الكلية بالنسبة للمكونات الأربعة (79.561) من هيكل التباينات للمتغيرات (54).



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

أما المكون الرئيس 37 جاء بالمرتبة الرابعة له جذر كامن (تباين المكون = 3.114) ويفسر (30.814) من التباينات الكلية لمتغيرات (البنك المركزي العراقي) , وان المكون 38 يفسر (2.450) من التباينات ويفسر المكونان نسبة (61.817) من هيكل التباينات للمتغيرات (54) .

أما المكون الرئيس 28 جاء بالمرتبة الخامسة له جذر كامن (تباين المكون = 2.773) ويفسر (30.814) من التباينات الكلية لمتغيرات (سوق الأوراق المالية) , وان المكون 29 يفسر (2.151) من التباينات ويفسر المكون 30 (1.024) مما يجعل نسبة التفسير الكلية بالنسبة للمكونات الثلاث (70.494) من هيكل التباينات للمتغيرات (54) .

أما المكون الرئيس 46 جاء بالمرتبة السادسة له جذر كامن (تباين المكون = 2.540) ويفسر (28.226) من التباينات الكلية لمتغيرات (ظروف الاقتصاد والاستثمار) , وان المكون 47 يفسر (2.234) من التباينات ويفسر المكون 48 (1.299) مما يجعل نسبة التفسير الكلية بالنسبة للمكونات الثلاث (67.482) من هيكل التباينات للمتغيرات (54) .

جدول (22) Total Variance Explained مجموع التباين المفسر -

المركبات Component	القيم المميزة الأولية Values Initial Eigen			مجموع مربعات التحميل المستخلصة Extraction Sums of Squared Loadings		
	المجموع Total	من التباين % % of Variance	التجميعية % Cumulative %	المجموع Total	من التباين % % of Variance	التجميعية % Cumulative %
1.	3.454	38.374	38.374	3.454	38.374	38.374
2.	1.522	16.913	55.287	1.522	16.913	55.287
3.	1.205	13.388	68.675	1.205	13.388	68.675
4.	.787	8.742	77.417			
5.	.642	7.131	84.548			
6.	.530	5.894	90.442			
7.	.433	4.814	95.256			
8.	.289	3.213	98.469			
9.	.138	1.531	100.000			
10.	4.895	54.384	54.384	4.895	54.384	54.384
11.	1.249	13.881	68.265	1.249	13.881	68.265
12.	.939	10.437	78.702			
13.	.739	8.212	86.914			
14.	.368	4.088	91.002			
15.	.300	3.336	94.338			
16.	.261	2.903	97.242			
17.	.153	1.698	98.940			
18.	.095	1.060	100.000			
19.	3.342	37.133	37.133	3.342	37.133	37.133
20.	1.671	18.562	55.695	1.671	18.562	55.695
21.	1.124	12.484	68.179	1.124	12.484	68.179
22.	1.024	11.382	79.561	1.024	11.382	79.561



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

23.	.670	7.441	87.002			
24.	.422	4.690	91.692			
25.	.324	3.599	95.291			
26.	.303	3.367	98.658			
27.	.121	1.342	100.000			
28.	2.773	30.814	30.814	2.773	30.814	30.814
29.	2.151	23.898	54.711	2.151	23.898	54.711
30.	1.420	15.782	70.494	1.420	15.782	70.494
31.	.745	8.273	78.766			
32.	.560	6.227	84.994			
33.	.486	5.397	90.390			
34.	.418	4.648	95.038			
35.	.314	3.490	98.528			
36.	.132	1.472	100.000			
37.	3.114	34.598	34.598	3.114	34.598	34.598
38.	2.450	27.219	61.817	2.450	27.219	61.817
39.	.904	10.040	71.857			
40.	.747	8.295	80.152			
41.	.583	6.482	86.634			
42.	.494	5.484	92.118			
43.	.404	4.487	96.606			
44.	.170	1.891	98.496			
45.	.135	1.504	100.000			
46.	2.540	28.226	28.226	2.540	28.226	28.226
47.	2.234	24.822	53.048	2.234	24.822	53.048
48.	1.299	14.434	67.482	1.299	14.434	67.482
49.	.869	9.659	77.141			
50.	.609	6.769	83.910			
51.	.556	6.180	90.090			
52.	.431	4.794	94.884			
53.	.269	2.985	97.869			
54.	.192	2.131	100.000			

اما الجدول (23) فان يوضح مصفوفة المكونات ونتائج استخلاص العوامل قبل التدوير وفقاً لطريقة تحليل المكونات الأساسية - Principal Component Analysis ولكل محور على انفراد ونلاحظ انه تم استخلاص خمسة مكونات مع ملاحظة انه تم إخفاء عوامل التحصيل اقل من (0.5) .



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

جدول (23) مصفوفة المكونات قبل التدوير - Component Matrix

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (1)						
ت	المتغيرات الموارد المادية والتمويل المصرفي	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	توفر موارد مالية كافية لدى المصرف	.786				
2	يملك المصرف فائض من الاحتياطيات النقدية كافي يسهم في إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.758				
3	توجد خطة تنموية واضحة لتوظيف الموارد المالية للمصرف	.704		.368		
4	انخفاض درجة المخاطر المالية	.670				
5	يملك المصرف قدرات على توفير مصادر التمويل لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.655		.412		
6	يهدف المصرف الى المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية	.631				
7	يملك المصرف رأس المال الكافي لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.439				
8	يحقق المصرف الأرباح الكافية لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.537				
9	يهدف المصرف الى تنويع مخاطر الاستثمار وفقا لعمل المحافظ الاستثمارية		.585	.432		

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (2)

ت	المتغيرات تقنية المعلومات والاتصالات	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	تتوفر تقنية المعلومات والاتصالات في المصرف		.424	.770		
2	تتوفر القدرات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات في المصرف		.883			
3	يسهم امتلاك المصرف تقنية المعلومات والاتصالات في دعم إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.787			
4	تعزز تقنية المعلومات والاتصالات من نشر الثقافة المصرفية وإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.708		.436	
5	تزيد تقنية المعلومات والاتصالات من إمكانية الاستثمار في الأسواق المالية العالمية وتشجع على إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية					.705
6	يتوفر في المصرف ملاكات متخصصة في تقنيات المعلومات والاتصالات قادرة إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية				.547	.630
7	يملك المصرف التقنيات والتطبيقات المصرفية الجاهزة ذات الطبيعة تتلاءم مع إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.855			
8	يملك المصرف مواقع إلكترونية فعال تسهم في تنشيط العمل في المحافظة الاستثمارية		.663	.512		
9	يعمل المصرف وباستمرار على تحديث قواعد البيانات الخاصة بالتعامل مع السوق المالية و هذا يسهم في إنشاء وإدارة المحافظة الاستثمارية	.613	.644	.445	.413	



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (3)						
ت	المتغيرات الموارد البشرية	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	عدم توفر ملاكات مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في مجال المحافظ الاستثمارية	.844		.629		
2	تسعى الإدارة العليا في المصرف الى إنشاء المحافظ الاستثمارية ولها المعرفة الكافية في هذا المجال	.753				
3	يملك المصرف ملاكات محاسبية مؤهلة للعمل في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية	.628	.416			
4	يستطيع المصرف ومن خلال دورات تدريبية إعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية	.570	.521			
5	يملك المصرف القدرة على التعاقد مع متخصصين ومستشارين ماليين في مجال المحافظ الاستثمارية			.434		
6	يستطيع المصرف اعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية من خلال التعاقد مع المؤسسات التعليمية والتدريبية		.815			
7	تفتقر إدارة المصرف التنفيذية الى المعرفة الكافية في مجال إنشاء و إدارة المحافظ الاستثمارية	.586		.481		.690
8	تمتلك الإدارة العليا في المصرف المعرفة المطلوبة والوعي الكافي عن مفهوم واهمية المحافظ الاستثمارية	.555				.621
9	ترغب الإدارة العليا في المصرف في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية			.643		

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (4)						
ت	المتغيرات سوق الأوراق المالية	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى توفر الأوراق المالية في الأسواق	.773		.616		.410
2	يسهم توفر الوسطاء في السوق المالية في إنشاء المحافظ الاستثمارية	.700				
3	يسهم توفر الادوات الاستثمارية في السوق المالية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.645				
4	يسهم مستوى سوق الأوراق المالي من حيث التداول في إنشاء و إدارة المحافظ الاستثمارية	.594	.493			
5	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى ارتفاع تداول الأوراق المالية(اسهم ,سندات)	.590	.435			
6	يزيد إنشاء المحافظ الاستثمارية من المنافسة في سوق الأوراق المالية	.483	.400			
7	يدعم تنوع الادوات الاستثمارية إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.523				
8	يمتلك المصرف عدد كبير من الاسهم المتداولة في السوق المالية	.374	.737			
9	يعزز ارتفاع حجم تداول الاسهم الخاصة بالمصرف من إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.512	.735			



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (5)						
ت	المتغيرات البنك المركزي العراقي	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	يقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم اعمال المصارف الخاصة بما يساعدها على إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.765	.727			
2	يشجع المصارف الخاصة و باساليب مختلفة على إنشاء المحافظ الاستثمارية	.627				
3	يوفر التشريعات والاجراءات المناسبة بإنشاء المحافظ الاستثمارية بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية	.598	.389			
4	توفر ووضوح التعليمات الخاص بإنشاء المحافظ الاستثمارية	.592	.575			
5	يوفر ووضوح السياسات الحكومية الخاصة بإنشاء المحافظ الاستثمارية	.431		.367		
6	يوفر القوانين الخاصة الواضحة بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية	.600	.696			
7	يدعم المصارف الخاصة في كيفية توجية السيولة المتوفرة لديها نحو الاستثمارات	.511	.653-			
8	يسهم في تقليل ازمة الثقة من قبل الزبائن بالمصارف الخاصة		.652			
9	يساعد في رسم إستراتيجية عمل وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة		.374	.727		

Component Matrix - مصفوفة المكونات قبل التدوير (6)						
ت	المتغيرات ظروف الاقتصاد والاستثمار	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	تدعم التوجيهات الاقتصادية الحديثة نحو السوق الحر إنشاء المحافظ الاستثمارية		.475	.695		
2	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في توفير مصادر جديدة للدخل					.835
3	يدعم إنشاء المحافظ الاستثمارية في زيادة الاستثمارات المحلية			.397		.749
4	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية					.730
5	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على وضع الاقتصادي الحالي			.369		.683
6	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية وتحقيق اقصى عائد و نمو الارباح		.795			
7	يسهم التكيف مع البيئة الاقتصادية الخارجية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.705	.537		
8	تزيد البيئة الاقتصادية من اقبال المصارف على إنشاء المحافظ الاستثمارية		.649			
9	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية و باقل المخاطر			.811		

يوضح الجدول (24) مصفوفة المكونات بعد التدوير (1-2-3-4-5-6) عوامل التحليل لكل متغير على كل عامل من العوامل الستة وذلك باستخدام الطرائق الآتية :

1- Component Analysis Principal - طريقة المكونات الأساسية لاستخلاص المكونات .

2- Varimax With Kaiser Normalization - لتدوير المكونات .

ولكل محور على انفراد مع ملاحظة انه لم يتم تحليل عوامل التحصيل الأقل من (0.50) .

جدول (24)

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير (1)						
ت	المتغيرات الموارد المادية والتمويل المصرفي	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	توفر موارد مالية كافية لدى المصرف	.421	.719			
2	يملك المصرف فائض من الاحتياطات النقدية كافي يسهم في إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.707				
3	توجد خطة تنموية واضحة لتوظيف الموارد المالية للمصرف		.898			
4	انخفاض درجة المخاطر المالية		.721			
5	يملك المصرف قدرات على توفير مصادر التمويل لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.778				
6	يهدف المصرف الى المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية			.882		
7	يملك المصرف رأس المال الكافي لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.736				
8	يحقق المصرف الأرباح الكافية لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.732				
9	يهدف المصرف الى تنويع مخاطر الاستثمار وفقاً لعمل المحافظ الاستثمارية	.676	.413			

بالنسبة للمحور الأول (الموارد المادية والتمويل المصرفي) فإن نتائج مصفوفة المكونات بعد التدوير(1) تشير الى ظهور ثلاث مكونات أساسية تتفاوت أهميتها من وجهة نظر عينة البحث , اذ ان المكون الأول هو الأكثر أهمية يأتي بعده المكون الثاني ومن ثم المكون الثالث . ضمن المكون الأول كان العامل الخامس هو الأكثر أهمية وتأثيراً وبمساهمة مقدارها (0.778) وهذا يعني أن القدرة على توفير مصادر التمويل لإنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية هو العامل الأكثر أهمية وتأثيراً ضمن محور الموارد المالية والتمويل المصرفي بالنسبة لعينة البحث وبنسبة بلغت (77%) في محور الموارد المادية والتمويل المصرفي , جاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية المكون السابع اذ بلغت مساهمته (736). أما بالنسبة للمكون الثامن فإنه جاء بالمرتبة الثالثة بنسبة (73%) وجاء بعده بالأهمية المكون الثاني والتاسع وبمساهمة مقدارها (707 , 676) . على التوالي .

أما المكون الثاني , فقد جاء العامل الثالث بالمرتبة الأولى بأعلى نسبة مساهمة بلغت (89%) جاء بعده العامل الرابع بمساهمة مقدارها (721). وبالنسبة للمكون الثالث برزت أهمية عامل واحد وهو العامل السادس بمساهمة مقدارها (882).

(2) Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير						
ت	المتغيرات تقنية المعلومات والاتصالات	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	تتوفر تقنية المعلومات والاتصالات في المصرف	.708				
2	تتوفر القدرات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات في المصرف	.823				
3	يسهم امتلاك المصرف تقنية المعلومات والاتصالات في دعم إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.840			
4	تعزز تقنية المعلومات والاتصالات من نشر الثقافة المصرفية وإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.718	.455			
5	تزيد تقنية المعلومات والاتصالات من إمكانية الاستثمار في الأسواق المالية العالمية وتشجع على إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.692				
6	يتوفر في المصرف ملاكات متخصصة في تقنيات المعلومات والاتصالات قادرة إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.	.856			
7	يمتلك المصرف التقنيات والتطبيقات المصرفية الجاهزة ذات الطبيعة تتلاءم مع إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.690	.404			
8	يمتلك المصرف مواقع الكتروني فعال تسهم في تنشيط العمل في المحافظة الاستثمارية	.571	.613			
9	يعمل المصرف وباستمرار على تحديث قواعد البيانات والخاصة بالتعامل مع السوق المالية وهذا يسهم في إنشاء وإدارة المحافظة الاستثمارية		.434			

وبالنسبة المحور الثاني (تقنية المعلومات والاتصالات) فإن نتائج مصفوفة المكونات بعد التدوير (2) تشير الى ظهور مكونين اساسيين فقط وهذا يؤكد على تقارب أهمية العوامل لمحور تقنية المعلومات والاتصالات بالنسبة لعينة البحث , ضمن المكون الأول كان هناك ستة عوامل مهمة العامل الثاني كان الأكثر أهمية وتأثيراً وبمساهمة مقدارها (823). وهذا يعني أن توفر القدرات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات في المصرف هو اهم العوامل العامل ضمن محور تقنية المعلومات والاتصالات بالنسبة لعينة البحث وبنسبة بلغت (82%) , جاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية العامل الرابع اذ بلغت مساهمته (718). جاء بعده من حيث الأهمية العامل الخامس والسابع بنفس نسب المساهمة والتي بلغت (69%) . وفي المكون الثاني برزت ثلاث عوامل مهمة جاء العامل السادس بالمرتبة الأولى بأعلى نسبة مساهمة بلغت (856). جاء بعده العامل الثالث بمساهمة مقدارها (840). ثم العامل الثامن بنسبة مساهمة بلغت (61%) .

وتشير نتائج مصفوفة المكونات بعد التدوير (3) ظهور أربع مكونات أساسية تتفاوت أهميتها من وجهة نظر عينة البحث , ضمن المكون الأول برزت اربع عوامل مهمة جاء العامل الثاني في مقدمتها وبمساهمة مقدارها (897). وهذا يعني أن سعي الإدارة العليا في المصرف الى إنشاء المحافظ الاستثمارية ولها المعرفة الكافية في هذا المجال هو العامل الأكثر أهمية وتأثيراً ضمن محور الموارد البشرية بالنسبة لعينة البحث وبنسبة بلغت (89%) وجاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية العامل التاسع بمساهمة مقدارها (709). مما يؤكد ان الإدارة العليا في المصارف عينة البحث ترغب فعلاً في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية لاسيما وان العاملين (الثاني والتاسع) كانا الأكثر مساهمة ضمن المكون الأول , جاء بعدهما



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

من حيث الأهمية العامل الثالث والثامن بمساهمات متقاربة بلغت (.670- .669).

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير (3)						
ت	المتغيرات الموارد البشرية	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	عدم توفر ملاكات مصرفية متخصصة من أصحاب الخبرة في مجال المحافظ الاستثمارية		.858			
2	تسعى الإدارة العليا في المصرف الى إنشاء المحافظ الاستثمارية ولها المعرفة الكافية في هذا المجال	.897				
3	يملك المصرف ملاكات محاسبية مؤهلة للعمل في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية	.670	-.523			
4	يستطيع المصرف ومن خلال دورات تدريبية إعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية				.897	
5	يملك المصرف القدرة على التعاقد مع متخصصين ومستشارين ماليين في مجال المحافظ الاستثمارية			.653	.465	
6	يستطيع المصرف اعداد ملاكات مصرفية متخصصة في مجال المحافظ الاستثمارية من خلال التعاقد مع المؤسسات التعليمية والتدريبية			.920		
7	تفتقر إدارة المصرف التنفيذية الى المعرفة الكافية في مجال إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.847			
8	تمتلك الإدارة العليا في المصرف المعرفة المطلوبة والوعي الكافي عن مفهوم وأهمية المحافظ الاستثمارية	.669				
9	ترغب الإدارة العليا في المصرف في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.709		.457		

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير (4)						
ت	المتغيرات سوق الأوراق المالية	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى تداول الأوراق المالية في الأسواق	.809				
2	يسهم توفر الوسطاء في السوق المالية في إنشاء المحافظ الاستثمارية	.774				
3	يسهم توفر الأدوات الاستثمارية في السوق المالية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.684	.490		
4	يسهم مستوى سوق الأوراق المالي من حيث التداول في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية		.732			
5	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على مدى ارتفاع تداول الأوراق المالية (أسهم وسندات)	.776				
6	يزيد إنشاء المحافظ الاستثمارية من المنافسة في سوق الأوراق المالية			.589		
7	يدعم تنوع الأدوات الاستثمارية إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.981				
8	يملك المصرف عدد كبير من الأسهم المتداولة في السوق المالية			.792		
9	يعزز ارتفاع حجم تداول الأسهم الخاصة بالمصرف من إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.419		.576		

أن نتائج مصفوفة المكونات بعد التدوير (4) توضح ظهور ثلاثة مكونات أساسية , ضمن المكون الأول جاء العمل السابع بالمرتبة الأولى وبمساهمة مقدارها (981). وهذا يؤكد أن تنوع الأدوات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية هو من أهم العوامل التي تدعم إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية بالنسبة لعينة البحث ضمن محور سوق الأوراق المالية ونسبة مساهمة بلغت (98%) وجاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية العامل الأول بمساهمة مقدارها (809). أما أهمية مساهمة العامل (الثاني) كانت مقارنة الى أهمية مساهمة العامل (الخامس) بنسب مساهمة بلغت (75%) , أما في المكون الثاني جاء العامل الرابع ونسبة مساهمة بلغت (73%) في المرتبة الأولى وجاء العامل الثالث بالمرتبة الثانية ونسبة مساهمة بلغت (68%) , وفي المكون الثالث كان العامل الثامن هو الأكثر أهمية وتأثيراً بمساهمة مقدارها (792).

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير (5)						
ت	المتغيرات البنك المركزي العراقي	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	يقدم تشريعات مصرفية خاصة تنظم أعمال المصارف الخاصة بما يساعدها على إنشاء وإدارة المحفظة الاستثمارية	.541	.451			
2	يشجع المصارف الخاصة و بأساليب مختلفة على إنشاء المحافظ الاستثمارية		.437			
3	يوفر التشريعات والإجراءات المناسبة بإنشاء المحافظ الاستثمارية بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية	.587				
4	توفر ووضوح التعليمات الخاص بإنشاء المحافظ الاستثمارية	.612	.397			
5	يوفر وضوح السياسات الحكومية الخاصة بإنشاء المحافظ الاستثمارية	.610	.431			
6	يوفر القوانين الخاصة الواضحة بمزاولة العمل بالمحافظ الاستثمارية		.547			
7	يدعم المصارف الخاصة في كيفية توجيه السيولة المتوفرة لديها نحو الاستثمارات	.593				
8	يسهم في تقليل أزمة الثقة من قبل الزبائن بالمصارف الخاصة	.788				
9	يساعد في رسم إستراتيجية عمل وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة	.512	.510			

وفي مصفوفة المكونات بعد التدوير (5) والخاصة بمحور البنك المركزي العراقي كان المكون الأول هو الأكثر تأثيراً من المكون الثاني على الرغم من ان جميع العوامل سجلت مساهمات قليلة جاء في مقدمتها العامل الثامن بمساهمة مقدارها (788). بمعنى ان دور البنك المركزي يسهم في تقليل أزمة الثقة من قبل الزبائن بالمصارف الخاصة هو العامل الأكثر أهمية من بين العوامل الأخرى جاء بعده العامل الخامس والرابع بنفس نسب مساهمات مقدارها (61%) , وبالنسبة للمكون الثاني فإن جميع النتائج المتحققة تشير الى قلة مساهمة العوامل .

وتشير مصفوفة المكونات بعد التدوير (6) الى توزيع العوامل على ثلاث مكونات وكانت العوامل ضمن المكون الأول هي الأكثر أهمية وجاء العامل الأول بالمرتبة الأولى بأعلى نسبة مساهمة بلغت (83%) وهذا يؤكد على ان التوجيهات الاقتصادية الحديثة نحو السوق الحر تدعم إنشاء المحافظ الاستثمارية وهو العامل الأكثر أهمية من وجه نظر العينة من بين العوامل الأخرى ضمن محور ظروف الاقتصاد والاستثمار يأتي بعده العامل السابع بمساهمة مقدارها (835). ومن ثم العامل الرابع والثالث والثاني بمساهمات مقدارها (795 , 749 , 730) , وفي المكون الثاني سجل العامل السابع مساهمة جيدة مقدارها (705) جاء بعده من حيث الأهمية العامل الثامن والثاني , اما المكون الثالث فكانت جميع المساهمات غير مهمة .

Rotated Component Matrix - مصفوفة المكونات بعد التدوير (6)						
ت	المتغيرات ظروف الاقتصاد والاستثمار	Component - المكونات				
		1	2	3	4	5
1	تدعم التوجيهات الاقتصادية الحديثة نحو السوق الحر إنشاء المحافظ الاستثمارية	.835	.506			
2	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في توفير مصادر جديدة للدخل	.730	.680			
3	يدعم إنشاء المحافظ الاستثمارية في زيادة الاستثمارات المحلية	.749		.397		
4	يسهم إنشاء المحافظ الاستثمارية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية	.795				
5	يعتمد إنشاء المحافظ الاستثمارية على وضع اقتصادي الحالي			.412		
6	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية وتحقيق أقصى عائد و نمو الأرباح					
7	يسهم التكيف مع البيئة الاقتصادية الخارجية في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية	.815	.705	.471		
8	تزيد البيئة الاقتصادية من إقبال المصارف على إنشاء المحافظ الاستثمارية		.649			
9	ان السوق العراقية ملائمة لإنشاء المحافظ الاستثمارية و باقل المخاطر					

المبحث الخامس/الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا المبحث عرض لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بالاستناد الى الجانب النظري وما أفرزته نتائج التحليل الإحصائي التي تم عرضها ومناقشتها في الجانب التطبيقي للبحث فضلاً عن جملة من التوصيات .

1. الاستنتاجات :-

(1) على الرغم من ان وضع الاقتصاد والاستثمار غير ملائم لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في العراق، إلا ان نتائج البحث أظهرت ان المصارف عينة البحث رغبة جداً بالتوجه الاقتصادي الجديد من خلال تبني استراتيجيات لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية، وان هناك حاجة فعلية للمحافظ الاستثمارية لاسيما من خلال مساهمتها في تحقيق فوائد اقتصادية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتسهم في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية .

(2) أظهرت نتائج البحث أن المصارف الخاصة تمتلك ملاكاً أدارياً ومحاسباً وتقنياً من ذوي الخبرة والمهارة وهذا يشير الى توفر الموارد البشرية اللازمة لإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في العراق .

(3) ان التزايد المستمر في عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية العراقية بالنسبة لقطاع المصارف الخاصة يؤكد بالمقابل تزايد فاعلية قطاع المصارف في السوق المالية العراقية وهذا التزايد المطرد في عدد الأسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف اعطى دوراً مهماً في تفعيل السوق المالية العراقية ومن خلال زيادة نسبتها من عدد الأسهم المتداولة مقارنة بالشركات الأخرى والذي يعكس هيمنة المصارف الخاصة على بقية الشركات .

(4) أظهرت النتائج أن متغير الموارد المادية والتمويل المصرفي احتل المرتبة الأولى مقارنة مع باقي المتغيرات وهذا يشير الى أن الموارد المادية والتمويل المصرفي من اهم العوامل المؤثرة والتي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية وان المصارف الخاصة العراقية تمتلك رؤوس الأموال والموارد المالية الجيدة وهوما يعزز من عملية إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية .

(5) تشير النتائج الى ان جميع علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طردية و ذات طبيعة معنوية وهذا يعني صحة الفرضية الأولى (توجد علاقة ارتباط معنوية بين إنشاء المحافظ الاستثمارية - والعوامل المؤثرة التي تسهم في إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة) .

(6) أوضحت النتائج ان العوامل المشتركة ذات علاقة تأثير وارتباط متبادل بين المتغيرات المستقلة مع اختلاف قوة مساهمة المكونات في التأثير وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية اذ (إن إنشاء المحافظ الاستثمارية في المصارف الخاصة يعتمد على مدى توفر العوامل المؤثرة التي تسهم في إنشائها في المصارف الخاصة العراقية واختلاف قوة مساهمة تلك العوامل) .

(7) أظهرت نتائج التقدير الى معنوية الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تضمنتها الدوال المقدرة .

2. التوصيات :-

1) ضرورة قيام المصارف الخاصة في تحديث بنيتها التحتية ومواكبة التطورات التقنية العالمية في هذا المجال ، ولاسيما في مجال قواعد البيانات والاتصالات وبناء شبكة تحتية للاتصالات توفر ربط المصارف الخاصة مع سوق العراق للأوراق المالية ومع فروعها في كافة المحافظات ووفقاً للمواصفات المصرفية العالمية. مما يوفر مجاًلاً أوسع لتطبيق وإنشاء المحافظ الاستثمارية وبما يخدم عمليات الاستثمار في السوق المالية المحلية والعالمية.

2) إعطاء المصارف الخاصة أولوية أكثر لأقسام الاستثمار والملاكات المتخصصة فيها والإسراع في التوجه لتبني عملية إنشاء المحافظ الاستثمارية ومن خلال السياسات الاقتصادية الحديثة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى .

3) زيادة الوعي المصرفي بتقنيات إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية والتوجه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم وتعزيز إنشاء وعمل المحافظ الاستثمارية ومواكبة التطورات المصرفية الحديثة وإضافة قنوات جديدة للاستثمار .

4) توفير الظروف الذاتية الخاصة بإنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية المتمثلة في أساليب الاستثمار في المصارف الخاصة العراقية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:-

أ. نشر الوعي المصرفي بين الأفراد العاملين في المؤسسات المصرفية عن أهمية المحافظة الاستثمارية وكيفية إدارتها وتشجيعهم على استخدام تقنيته الاتصالات والمعلومات بمعنى الارتقاء بالموارد البشرية اللازمة لعملية التنفيذ والتوجيه والتطوير.

ب. تطوير المصارف الخاصة لمنتجاتها وخدماتها وخاصة الاستثمارية المقدمه للزبائن وباستمرار.
ت. مبادرة الإدارات العليا للمصارف الخاصة العراقية بوضع إستراتيجيه لمعاملات الاستثمارات المصرفية والمالية مثل(المشاركة في الدورات التدريبية , السياسة الأمنية للاستثمار ومخاطر الاستثمار، والاشتراك بالخدمات الدولية مع الشركات متخصصة للفحص الدوري ومعالجة الثغرات وتقديم المعالجات ,)
5) ويبقى دور الدولة الأبرز والأهم في إيجاد بيئة قانونية تشريعية مناسبة لإنشاء المحافظ الاستثمارية ، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للتقنية للمصارف الخاصة وسوق العراق للأوراق المالية ودعمهم للتوجه نحو وسائل الاستثمار الحديثة ومساعدتها في تطوير ذاتها واستثمار إمكانيات الدولة التمويلية والتخطيطية والتنظيمية وغيرها في دعم المصارف الخاصة.

المصادر :

1. آل شبيب، دريد كامل : " إدارة المحافظ الاستثمارية " , دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن , 2010
2. الدوري, مؤيد عيد الرحمن: " إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية " , إثراء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن , 2010 .



العوامل المؤثرة في إنشاء المحافظ الاستثمارية [[بحث تحليلي في عدد من المصارف الخاصة في بغداد]]

3. مطر, محمد – تيم, فايز: "إدارة المحافظ الاستثمارية", دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2005 .
4. الشمري, صادق راشد: "إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية", دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2008 .
5. جمال سالم : "ميكانيكية إدارة محافظ المصرف", أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية, طرابلس, 1997 .
6. جمال جويدار: "الأسواق المالية والنقدية", دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2002.
7. محمد صالح الحناوي, عبد الفتاح عبد السلام: "المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية", الدار الجامعية, الإسكندرية, 2000 .
8. محمد عبدة محمد مصطفى: "تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة", مجلة جامعة عين شمس, مصر, 1998 .
9. الهيتي, احمد حسين: "اقتصاديات النقود والمصارف", دار الكتب للنشر, جامعة الموصل, 2005 .
10. بن طلحة, صليحة – معوشي بوعلام : "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية", الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية – واقع وتحديات, "جامعة الشلف, الجزائر, 2004.
11. الحلاوي, مظهر مصطفى: "المصارف العراقية الخاصة الطريق إلى الأمام", مؤتمر "الصيرفة والمالية في العراق – تحدي القرن العشرين", عمان 2007 .
12. الشبيبي, سنان : "ملاحم السياسة النقدية في العراق", صندوق النقد العربي, أبو ظبي, 2007 .
13. عبد النبي, وليد عيدي : "الجهاز المصرفي العراقي بين الواقع والطموح", المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان, البنك المركزي العراقي, 2009 .
14. سوق العراق للأوراق المالية – التقرير السنوي الثامن ودليل الشركات, 2011.
15. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net>
16. الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي <http://www.cbi.iq>
- 17 جودة, محفوظ: "التحليل الإحصائي المتقدم SPPS", دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن, 2008
18. Richard Lethman : "Income Investment Today-Safety and High Income Through Diversification", Jone Wiley & Sons, new Jersey, 2009 .
19. Christian Roland : " Banking Sector Liberalization" Springer Company ,Germany, 2008.
20. Garman, E, Thomas & Fargue Raymond : " Personal finance " 7th Ed. Houghton Mifflin Company, 2003 .
- Winger Bernard : " Investment I to Analysis & Planning ", 3rd Ed, Prentice Hall, Inc, , new Jersey, 1995.
21. Mcenamin , Jim : " Financial Management an introduction", Jone Wiley & Sons, N,y, 2008.
22. Brigham F. Eugene & Daves : " Intermediate financial Management " , 8th Edition . Thomson-south western U.S.A, 2004.
23. Bhalla-v.k : " Fundamentals OF Investment Management" , Shand & company ltd, New Delhi India, 2006.



Factors Influencing the Establishment of Investment Portfolios ((Analytical Research in a number of Private Banks in Baghdad))

Abstract

The investment portfolio of financial instruments & banking relatively new in the banking sector & the world of investment & capital markets in spite of its importance & its advantages in terms of the nature of the diversity of investment instruments as well as reduce the risk of investment & its contribution to the revitalization of the banks & the financial market , economic, & characterized by developments accelerated under information & communications technology , as is the portfolio tool vehicle of investment tools that provide for people who want to invest & they can not manage their investments directly involved in the financial markets through the investors collect their savings & management according to the strategy & specific investment objectives to achieve the advantages of an investment can not be achieved individually in light of the resources available.

Often the nature of the financial assets in the investment portfolio are determined by the objectives , especially as the multiplicity & diversity of investment portfolios in light of the components leads to diversity objectives to meet the goals or more of the objectives of investors , & aims always employ the funds in investment portfolios to achieve the greatest return.

The lowest degree of risk during the period of time specified & for him the most important goal for the management of the portfolio is the balance between return & risk as well as meet the requirements of investors as it differs Activity portfolio depending on their goals , for example, interest in achieving optimal investment of the financial resources available tools investment long , short, or to achieve the increase in income & capital or revenue only capital development in the long term & invest in high-risk activities. In light of the increasing importance of investment portfolios as investment Head of activating the work of private banks & increase its contribution to the stock market & the need to provide the requirements of working out , attention is required to measure & analyze the reality of private banks in Baghdad to see how their ability to adopt the business philosophy portfolio investment as economic activity banker Mali, especially & private banks bear a significant part of the burden in providing the key pillars to begin to adopt a strategy of investment portfolios .